وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

المرجع : ...../ 2014

مذكرة بعنوان:

تحديات إدارة السيولة في البنوك التجارية

دراسة حالة : دراسة ميدانية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية - ميلة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)
تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:

- بن الشريف عمار .
- بلعطار حسام الدين
- العزيز ريان

إشراف الأستاذ (ة):

بوطلاعة محمد.

السنة الجامعية: 2014/2013

بسم الله الرحمان الرحيم
اللهم
إشرح لي صدري و يسر لي أمري
وحلل عقدة من لساني
يفقهوا قولي .
اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهل و أنت تجعل
الحزن إن شئت سهلا .

كلمة شكر

الحمد لله الذي هدانا إلى علمه وعلمنا منه، الحمد لله الذي وفقنا ,

فلو لا توفيق من الله ونعمة منه ماكنا لننجز هذا العمل المتواضع

نتوجه بالشكر الجزيل والخالص إلى:

كل أفراد الأسرة الجامعية خاصة مشري فريد

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

بوطلاعة محمد

وإلى كل الذين لم يبخلوا علينا بمساعدتهم.

إهـــداء

الحمد لله الذي علمنا ما لم نكن نعلم وهدانا برحمته التي وسعة كل شيءأما بعد

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين اللذان سهرا على تربيتي وتوجيهي إلى جادة الصواب

إلى مرشدي في الحياة أبي العزيز

إلى الصدر الحنون أمي الغالية رحمها الله

إلى الإخوة و الأخوات الأعزاء:سامية،مونية ،زكريا رفيفوا ياد

إلى كل الأهل والأصدقاء،آدم، كريم ومحمد

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة

خاصة الأستاذ بوطلاعة محمد ومشري فريد

إلى كل من أحبونا وأحببناهم

حسام الدين

إهـــــداء

الحمد لله الذي علمنا ما لم نكن نعلم وهدانا برحمته التي وسعة كل شيء

أما بعد

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين اللذان سهرا على تربيتي

وتوجيهي إلى جادة الصواب

إلى مرشدي في الحياة أبي العزيز رحمه الله

إلى الصدر الحنون أمي الغالية

إلى الإخوة والأخوات الأعزاء

إلى كل الأهل والأصدقاء

عمار

إهداء

الحمد لله الذي علمنا ما لم نكن نعلم وهدانا برحمته التي وسعة كل شيء

أما بعد

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين اللذان سهرا على تربيتي

وتوجيهي إلى جادة الصواب

إلى مرشدي في الحياة أبي العزيز رحمه الله

إلى الصدر الحنون أمي الغالية

إلى الإخوة والأخوات الأعزاء

إلى كل الأهل والأصدقاء

ريان

مقدمة :

إن البنوك التجارية كغيرها من المشروعات الخاصة يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وتحقيق هدا الهدف لا يكون إلا بالإدارة الجيدة للسيولة بهده البنوك .

فاعند تطرقنا لأهداف ودراستها نجد إن هناك تعارض واضح بها وهو ما يمثل المشكلة الأساسية في إدارة السيولة في البنوك التجارية فمثلا يهدف البنك إلى تحقيق أقصى درجة من السيولة لو انه احتفظ بأكبر موارد مالية ممكنة في صورتها النقدية إلا أن هدا يترك أثرا سلبيا على الربحية حيث لا يتولد عن الاحتفاظ بالسيولة على أي عائد كما أن توجيه البنك كل أمواله للاستثمارات تدر عائدا مرتفعا قد يعرض البنك إلى نقص السيولة من جهة أو تعرض هده الاستثمارات إلى مخاطر كبيرة قد يؤدي إلى خسائر كبيرة يضر بها .

فنلاحظ أن البنك أمام تحدي كبير في إدارة السيولة فهو يهدف إلى تحقيق اكبر ربح كما انه ينبغي عليه تجنب الاستثمارات التي يمكن أن تتعرض للمخاطر التي قد تؤدي إلى مخاطر العسر المالي ومخاطر انخفاض الأمان بسبب الخسائر الرأس مالية التي تمتد لأموال المودعين إلا أن البنك المركزي ضع ضمانات التي تجنب البنوك التجارية من هده المخاطر .

إشكالية البحث : تلعب البنوك التجارية دورا محوريا وهاما في النظام المالي إلا إنها تحتاج إلى آلية لإدارة السيولة في هده البنوك كما لا تقع في مخاطر السيولة .

واستنادا لما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي :

- ما هي أهم التحديات إدارة السيولة في البنوك التجارية .

ولمعالجة الإشكالية الرئيسية سوف نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي آليات إدارة السيولة في البنوك التجارية
- ما هي مخاطر السيولة في البنوك التجارية .

فرضيات البحث :

- ✓ يمكن للبنوك التجارية أن تقع في عجز للسيولة .
- ✓ يمكن للبنوك التجارية أن تقع في فائض للسيولة

أسباب اختيار الموضوع :

1- **أسباب ذاتية** : الرغبة في دراسة بعض جوانب لإدارة البنوك التجارية خصوصا ما تعلق بإدارة السيولة .
2- إثراء المعرفة الذاتية للباحث في مجال السيولة المصرفية .

الأسباب الموضعية :

1- الرغبة في إظهار كيفية إدارة السيولة في البنوك التجارية .
2- دراسة آليات إدارة السيولة في البنوك وتحدي المخاطر البنكية .

أهداف البحث :

تهدف هده الدراسة إلى :

- **أهداف داتية** : الحصول على شهادة ليسونس في تخصص " مالية "
- **الأهداف الموضوعية** : - محاولة التعرف على تحديات إدارة السيولة في البنوك التجارية .

- محاولة لدراسة كيفية إدارة السيولة لدى البنوك التجارية .

منهج الدراسة :

- **المنهج التاريخي** : دلك لتتبع الوقائع والتطورات التاريخية للبنوك والجهاز المصرفي مثل النظام المصرفي قبل الاستقلال وتطورها بعد الاستقلال .

بما أن الدراسة تندرج ضمن الدراسة الوصفية لا بد من الاعتماد على منهج المسح ودلك من اجل التعرف بالمصارف التجارية وجوانبها المختلفة

- **منهج دراسة حالة** : من اجل دراسة حالة تم التطرق إلى حالة إدارة لسيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لميلة
- **المنهج الوصفي التحليلي:**

استعمل هذا المنهج لوصف عملية إدارة السيولة في البنوك التجارية و أهم المخاطر المتعلقة بالسيولة التي يمكن أن تتعرض لها ودراسة أهم الآليات التي تمكن من تخطي هده المخاطر و تحقق أهداف البنوك التجارية.

- **تقسيم البحث :**

ومن أجل الإجابة علي إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات تم تقسيم البحث إلي أربع فصول ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي و ذلك علي النحو التالي :

- ✓ الفصل الأول : نشأة وتطور الجهاز المصرفي في الجزائر وتطرقنا من خلاله إلي المباحث التالية :
  - المبحث الأول : التطور التاريخي للجهاز المصرفي .
  - المبحث الثاني البنوك التجارية وأنشطتها .
- ✓ الفصل الثاني : السيولة في البنوك التجارية و تطرقنا من خلال هدا البحث إلي المباحث التالية :
  - المبحث الأول : مفهوم السيولة مكوناتها و مؤشراتها .
  - المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على السيولة و الرقابة عليها .
  - المبحث الثالث : مخاطر السيولة و تسييرها .
- ✓ الفصل الثالث : إدارة السيولة في البنوك التجارية وتطرقنا من خلال هدا الفصل إلي المباحث التالية :
  - المبحث الأول: ماهية إدارة السيولة نظرياتها مقايسها و أهدافها .
  - المبحث الثاني : آلية إدارة السيولة في البنوك التجارية .
- ✓ الفصل الرابع : دراسة ميدانية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R ـ ميلة ـ وتطرقنا من خلال هدا الفصل إلي المباحث التالية :
  - المبحث لأول : و الذي قسم بدوره إلي المطالب التالية :
    - المطلب الأول : تقديم بنك B.A.D.R ـ ميلة ـ
    - المطلب الثاني : وظائف و مهامه بنك B.A.D.R ـ ميلة ـ
    - الطلب الثالث : دراسة ميدانية تشرح عملية التمويل و إدارة السيولة في بنك B.A.D.R ـ ميلة ـ

الفصل الأول : نشأة وتطور الجهاز المصرفي في الجزائر

المبحث الأول : التطور التاريخي للجهاز المصرفي

- **تمهيد :**

يعتبر الجانب الاقتصادي للدول العصب الحيوي لكل بلد اد ينقسم إلى اقتصاد متقدم وأخر متخلف ، ودلك راجع إلى اختلاف السياسة الاقتصادية والمالية المتبعة في كل اقتصاد ورغم هدا الاختلاف إلا أن هدا الاستثمار يعتبر الوسيلة الفعالة في زيادة الإنتاج وتحسين الأداء لدلك كان لابد من البحث عن أساليب تمويلية يتماشى مع فكرة التنمية الاقتصادية وتطوراتها فكان أهم مصدر هو الجهاز المصرفي الذي يمثل عامل هام وأداة رئيسية في التمويل ، ويلاحظ دلك من خلال توفير الحجم الكافي من الأموال وتلبية الاحتياجات المالية من خلال جمع الودائع وإعادة إقراضها ونظرا لأهمية هدا الجهاز أصبحت معظم العمليات التجارية والمالية تمر به لدلك وجب إعادة النظر في علاقته بالمشاريع الاقتصادية التي تتم تمويلها . ولقد أولت الجزائر اهتماما بالغا لاستثمارات وطرق تمويليها مند الاستقلال ولما لها من تأثير على الاقتصاد الوطني ، وبدخول الجزائر إلى اقتصاد السوق ومحاولتها اللحاق بركب التقدم وجب عليها إعادة النظر في العلاقة بين البنوك والمشاريع الاقتصادية خصوصا الاستثمارية مما فتح المجال للاستثمار والمستثمرين .

المطلب الأول : النظام المصرفي والمالي الجزائري قبل الاستقلال (1)

ان او مؤسسة نشأت في الجزائر هي تلك التي تقررت في القانون الصادر في 1843/07/19 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا يساهم فيها هدا الأخير بالإضافة إلى الأفراد ، وقد بدا هدا الفرع فعلا بإصدار النقود مع بداية 1848 لكنه سرعان ما توقف في 28 فيفري في نفس السنة بسبب الثورة الفرنسية أما المؤسسة المصرفية الثانية فكانت تعرف باسم le comptoir national d'compte واقتصرت وظيفتها على الائتمان فقط ، بحيث لم تعط لها حتى إصدار النقود ، و في عام 1851 أنشأت فرنسا مؤسسة مصرفية ثالثة عرفت باسم البنك الجزائري برأس مال قدرة 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة إلى 6 ألاف سهم وقد مر البنك بأزمة شديدة في فترة مابين 1880 و سنة 1900 نتيجة إسراف في منح القروض الزراعية والعقارية بضغط من المعمرين مما دفع السلطة الفرنسية عام 1900 إلى اتخاذ إجراءات جذرية بشأنه ونقل مقر البنك إلى باريس وأصبح يسمى " بنك الجزائر وتونس " وتغيرت أسس الإصدار والتغطية لتأمم عام 1964 وفي 19-09-1958 فقد البنك حق الإصدار بالنسبة لتونس بعد استقلالها عاد اسمه السابق .

كان النظام المصرفي الجزائري في عهد الاحتلال الفرنسي امتدادا للنظام الفرنسي وقد شهدت فترة الخمسينات بالذات زيادة فعليات المؤسسات الائتمانية الفرنسية المتعدد من القطاع العام والقطاع المختلط وفي عام 1959 تأسس بنك التنمية باسم la caisse d'équipement pour le développements de l'algérien.

(1) محمد محمود يوسف ، إعادة هيكلة المؤسسات المالية ،المنظمة العربية لتنمية الإدارية ،مصر القاهرة ، طبعة 2000 ، ص 96

المطلب الثاني :النظام المصرفي المالي الجزائري بعد الاستقلال (1)

ورثت الجزائر عشية استقلالها نظاما مصرفيا منهارا تابعا للوجود الأجنبي وقائما على أساس الاقتصاد الليبرالي وقد نتج عن دلك جملة من التغيرات في النظام المصرفي من أهمها :

1. تغيرات إجرائية وإدارية تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك .
2. تغيرات قضائية تتمثل في تغير مقرات المصارف وتوقفها نهائيا عن العمل
3. تغيرات مالية تمثلت في سحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين .
4. تغيرات سياسية واقتصادية تمثلت في التوجيهات للجزائر الجديدة المستقلة .

وقد نتج عن مجموع تلك التغيرات :

1. تقلص شبكة الفروع .
2. زوال شبكة كامل للمصارف المحلية والصغيرة .
3. تصدع البنوك لاسيما الزراعية منها .
4. استحالة التخطيط الاقتصادي .

وقد لجأت الحكومة الجزائرية في بداية استقلالها لإنشاء البنك المركزي الجزائري في ديسمبر 1962 والخزينة الجزائرية ، ليقوم بدور البنوك قصد تمويل قطاع الزراعة والصناعة ما نتج عنه ازدواجية ووجود نظامين مصرفيين الأول أجنبي قائم على أساس ليبرالي رأسمالي كان يرفض تمويل الاقتصاد الجزائري ، والثاني قائم على أساس اشتراكي وبالتالي عجز البنك المركزي من احتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا للتوجيهات الجديدة للدولة ، ولهدا لم أمام الجزائر المستقلة ، لكي تحقق تطلعاتها في ناء مجتمع جديد يسير في طريق الرفاهية والعدالة الاجتماعية سوى تأميم المنشاة المصرفية وهدا ما تم فعلا عام 1966 حتى 1971 .

بينما عرفت الفترة من 1972 إلى 1979 إصلاحا لمنظومة البنكية والمصرفية ومحاولة إدماجها مع أسلوب التخطيط المنتهج ليأتي انطلاق المخطط الخماسي 1980 – 1984 م الذي تميز بتصفية ديون المؤسسات وحل النزاعات بين المؤسسات وإنشاء عدد من البنوك في مختلف مناطق البلاد بهدف زيادة الادخار مما جعله وسيلة لتمويل الاقتصاد لكنه هدا الهدف لم ينتج لان التمويل بقي يعتمد على خلق النقود إلى تغير النظام الاقتصادي المنتهج في البلاد .

(1)أحمد هندي ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، طبعة 1999 ، ص . ص . 66 - 67

أولا تطور الجهاز المصرفي خلال الفترة 1962- 1970 :

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت في عدة مراح بعد الاستقلال في 1962 وتشكل في البداية من ارث المؤسسات الهيكل الموجودة في هدا التاريخ ، ويمكن إن نميز ناحية تأسيس وتكوين النظام المصرفي والمالي خلال هده الفترة مرحلتين هاتين هما مرحلة إضفاء السيادة (62-63) ومرحلة التأميم(66 - 67) .

أ. مرحلة إضفاء السيادة (62- 65) :

عرفت هده المرحلة وضع السيادة على المؤسسات الكبرى وتم أنشاء ثلاث مؤسسات رئيسية : الخزينة ، البنك المركزي ، الصندوق الجزائري للتنمية ، وكذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط .

1- الخزينة :

نشأت الخزينة في أوت 1962 وأخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة البنوك ، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي ، وكدا قروض التجهيز للقطاع ألفلاحي المسير ذاتيا الذي لم يتمكن من الاستفادة من المؤسسات المصرفية المتواجدة ، وقامت الوظيفة الاستثنائية " القروض الاقتصادية " للخزينة وخاصة عند تطورها في المستقبل بالرغم من تأميم البنوك (1966-1967) وإرادة إدماجها في الدائرة الاقتصادية سنة 1971.والنتيجة كانت ازدواجية النظام المصرفي . الأول قائم على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص ، والثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة ، ماما تناقضا على مستوى ادا ء النظام المصرفي وكانت نتيجة قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية .(1)

2- البنك المركزي الجزائري : (2)

إن أول شيء قامت به الجزائر عند استقلالها هو استرجاع السلطة النقدية الداخلية والخارجية حيث تم إنشاء بنك مركزي جزائري بموجب القانون رقم : 62-144 بتاريخ 1962/12/13 (3)، حيث أسندت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية ، وتوجيه ومراقبة القرض ، وكدا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف ، ونجده بهذا قد ورث وظائف بنك الجزائر ، المؤسسة المصرفية التي أنشئت إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1851 برأسمال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة على ألف سهم (4) .

كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملية وطنية في 1964/04/10 تحت اسم " الدينار الجزائري " وهي مطابقة للقيمة الذهبية للفرك الفرنسي أنداك انه بالنظر إلى الخزينة ، فان البنك المركزي قد كلف بشكل استثنائي ومرحـــلي (63-64) بالمنح المباشر للقروض تحت شكل تسبيقات ، وخاصة قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي كان يعاني من عجز لتعويض البنك وهيئات القرض التي امتنعت عن تمويل المشاريع الاقتصادية ، ولدلك المركزي بشكل مباشر لتمويل هده المشاريع .

---

(1) احمد هني ، والنقود ، إقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، طبعة 1999 ، ص، 139 .

(2) Journal Officiel de la RépubliqueAlgérienne , 28 dec. 1962 .

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 28 ديسمبر 1962 .

(4) قزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1992 ، ص 49

3- الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) : (1)

انشأ الصندوق بتاريخ 1963/05/07 ، واخذ أصول صندوق التجهيز لتنمية الجزائر والصندوق الوطني للمناقصات العامة ، ومنح صلاحيات واسعة ولم يمارسها إلا قيلا وخاصة بصفته بنك أعمال ، ومن مهامه تجميع الادخار المتوسط والطويل الآجل ، وتميل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لجزائر التي كلف بها في 1971 في إطار الإصلاح المالي الذي تم الشروع فيه بهدا التاريخ وتحولت تسمية إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل الطويل الأجل .

ويتخلص دور هدا الصندوق في حشد الموارد المالية ذات المصادر المحلية ، وتلك ذات المصادر الخارجية هدا من جهة ، وتوجيه تلك الموارد إلى تمويل الاستثمارات طويل الأجل بشكل خاص .

كما بادرت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراء هام ، ألا وهو حصر عملية الاستيراد والعمل على مراقبة الصرف الأجنبي ، وكل دلك بهدف التحكم في الموارد المالية للدولة والعمل على تعبئة الموارد بشكل رشيد (2)

4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) :

أنشأت هده المؤسسة بموجب القانون 227 – 64 في أوت 1964 من مهامها تجميع ادخار العائلات وتمويل احتياجاتها للسلع المعمرة وخاصة السكن ، وتم استرجاع جميع أصول الصناديق التي كانت موجودة في السابق ، ووجه نشاطها فيما بعد نحو تمويل البرامج المخططة للسكن الجماعي وإقراض الهيئات المحلية والاكتتاب في سندات التجهيز.

ويمكن تلخيص الهيكل المالي الجزائري خلال الفترة 1963 -1964 في المخطط التالي :

الشكل رقم : (1) : الهيكل المالي الجزائري خلال الفترة 1963 – 1964

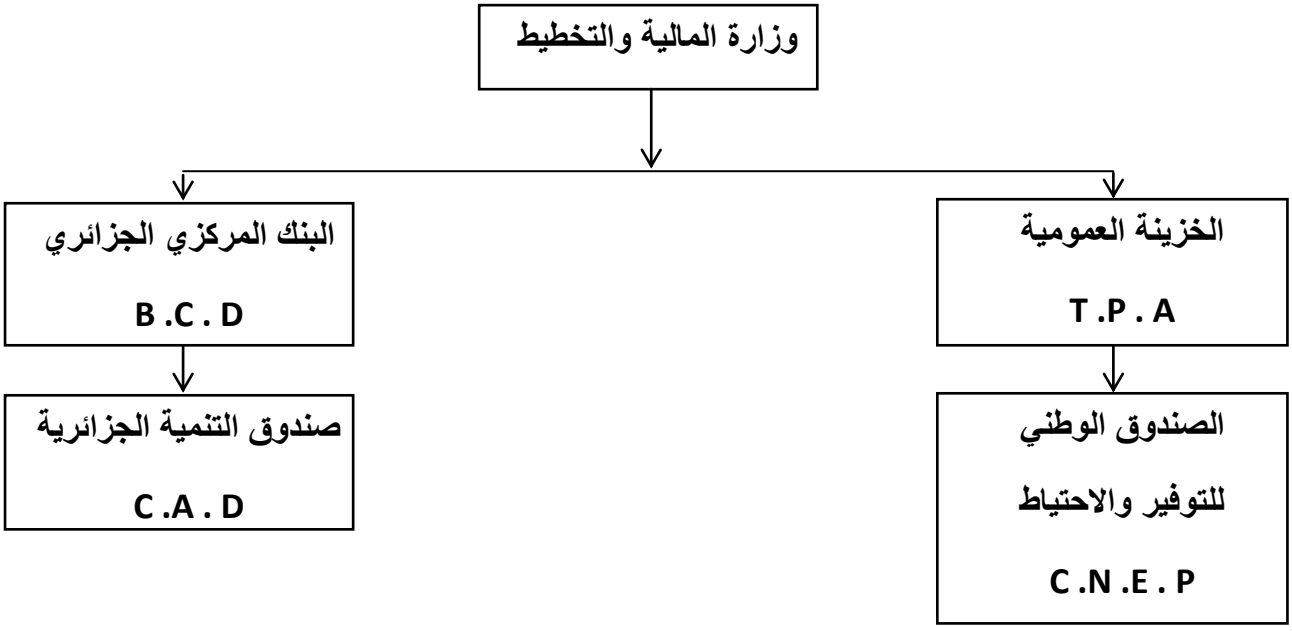

(1) AMMOUR BENHALIMA , pratique de techniques bancaire , TEXT ET REALITE ED . DAHLEB 97 P 56

(2) منتدى مجالسنا الموقع الالكتروني :http://WWW.MAJALISNA.COM,22/02/2009,10:30

المصدر : دوفي قرمية ، اثأر الخصوصية على الجهاز المصرفي الجزائري – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص : نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2008/2007 ، ص : 114 .

ب. مرحلة التأمينات (1966- 1967) :

بدأت هده المرحلة سنة 1966 ، اد تم تأميم المصارف الأجنبية ، وظهور جهاز مصرفي وطني مؤمم ، فنتج عن دلك إنشاء مجموعة من البنوك الأولية (Banque Primaire) لتعويض وسد الفراغ الناشئ عن استقالة المصارف الأجنبية .(1)

1. البنك الوطني الجزائري (BNA)

انشأ هدا البنك بموجب المرسوم رقم : 66- 178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية ، وقد استرجع أصول عدة مؤسسات كانت متواجدة سابقا مثل مؤسسات القرض العقاري الجزائري والتونسي (CFAT) والقرض الصناعي والتجاري (CIC)، وهو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية وتجسد الإرادة السياسية التي بدت واضحة فاسترداد البلاد لسيادتها الاقتصادية ، وهدا ما عبر عنه عبد الحميد طمار بالمصطلح الاقتصادي "ضرورة التحكم في المستقبل " وبالمصطلح السياسي بـ " ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب " (2)

إن البنك الوطني الجزائري هو بنك تجاري يعمل على دعم التمويل الاشتراكي الفلاحي وبسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968 لكي يتكفل هدا البنك لوحده بالميدان الفلاحي حيث تمثلت وظائفه في ما يلي :(3)

- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط .
- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي إلى غاية 1982 ، سنة تأسيس بنك أخر هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
- إقراض المنشأة الصناعية العامة .
- خصم الأوراق التجارية في ميدان الإسكان .

حتى إلى غاية تاريخ 1982 تخصص هدا البنك في تمويل القطاع الفلاحي مع ممارسة نشاطاته الأخرى ، خاصة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي منحت له الدولة أولوية المساعدة الضرورية لزيادة الإنتاج مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي (4) .

(1) بلعزوز بن علي ، كتوش عاشور ، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الاصلاح ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني لاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات - ، جمعة الشلف ، يومي 14-15- ديسمبر 2004 ، ص : 490 .

(2) لعشب محفوظ ، القانون المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص : 15 .

(3) ملكية زغيب وحياة نجار ، النظام المصرفي الجزائري عبر الاصلاحات الاقتصادية : تطور وتحديات ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الاول حول النظام المصرفي الجزائري : واقع وافاق ايام 05 – 06 نوفمبر 2001 ص 44 .

(4) شاكر القزويني ، مرجع سابق ، ص : 59

(5)

2. القرض الشعبي الجزائري (CPA) :

تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967 وهو بنك ودائع وقد استرجع أصول البنك الشعبي ، وإعادة الأنشطة التي كانت تقوم بها بعض فروع البنوك الأجنبية (B.R.C.P ,B.P.C.I.O,M.P.C.I.C,B.P.C.H) وهي الصناعات التقليدية الحرفية ، المهن الحرة ، السياحة ، الفنادق، الصيد ، التعاونيات غير الفلاحية ، تعاونيات التوزيع ، التسويق والخدمات ، قروض للمجاهدين ، والبيع بالتقسيط ،ويقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة) من حيث الإصدار والفوائد وتقديم قروض للإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية ، كما يقوم بمنح القروض الموجهة للاستهلاك ولكن في سنة 1970 ألغى هدا النوع من القروض ، بالإضافة إلى انه يقوم بجميع العمليات المصرفية الأخرى .

3. البنك الخارجي الجزائري : (B.E.A)

تأسس هدا البنك بموجب الأمر رقم 67- 204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967 عن طريق استرجاع أصول خمسة مصارف أجنبية مثل : الشركة العامة (SG) والقرض الليوني (C.L) ومؤسسات أخرى ، وقد كان هدفه الأساسي هو تسهيل وتطوير الروابط البنكية والمالية التي تربط الجزائر مع العالم الخارجي ، وهو أيضا شانه شان البنوك الرئيسية الأخرى حيث يستطيع ممارسة الأعمال المصرفية والتمويل الداخلي (1) ويقوم بالمهام التالية :

- لقد تخصص هدا البنك عند نشأته في تمويل العمليات مع الخارج ، بالإضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية(2) .
- إبرام العقود الخاصة بالقروض مع العملاء الأجانب ، كما يقوم بتنفيذ العمليات التجارية الخارجية .
- إعطاء ضمانات للمستوردين والمصدرين .
- منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة والقطاع العام والخاص .
- يشارك مع البنوك الأخرى في منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل .
- إعطاء المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية .

ثانيا : تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة : 1970-1988

خلال السنة المالية 1966 ، تم رفع الشرط المحدد لتسبيقات البنك المركزي للخزينة بمعدل 5 % (في المائة) ، كما أن الإصلاحات التي أعقبت دلك غيرت القطاع المالي تغييرا كليا . فابتداء من الإصلاح المالي لعام 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بثلاثة خصائص هي :

- التمركز .
- هيمنة دور الخزينة ، حيث كانت تمول وبنسبة 100 % كل الاستثمارات في شكل قروض ميسرة وطويلة الأجل كما أنها تضمن جميع القروض الأجنبية المخصصة للاستثمار .(3)

---

(1) Ahmed henni , monnaie , crédit et financement en Algérie (1962- 1987), centre de recherches en économie appliquée , pour le développement , Algérie ,1987 , p :74.

(2) النظام المصرفي الجزائري الموقع الالكتروني :http://islamfin.go-forum.net/..f12/topic-t1549.htm,26/03/2010

(3) Economie de l'Algérie- Wikipédia -Fr, wikipedia.org/wiki/economie_de_1 Algérie ,12/03/2010,20 :15

وفي هدا الصدد تم تدعيم النظام الجديد لتمويل الإنتاج التي أصبحت الخزينة العمومية حيث تضمن تحديد مصادر تمويل الاستثمار المخططة كالأتي :

- القروض الطويلة الأجل الممنوحة من موارد الادخار المعبئة من طرف الخزينة الممنوحة من قبل الهيأت المالية المتخصصة .
- القروض المصرفية متوسطة الآجل القابلة للخصم لدى مؤسسة الإصدار .
- القروض الخارجية .

1- **إصلاحات السبعينيات1971** :

لم تكن أثار الإصلاح المالي العام 1971 م محدودة من الناحية العملية ، حيث أدت إلى الانتقال التدريجي للنظام المالي إلى وصاية وزارة المالية ، وبالتالي تراجع دور البنك المركزي الجزائري وأصبح ينحصر في عمليات أطلق عليها " عمليات السوق النقدية " . كما تراجع دور البنك المركزي الجزائري عن التحديد المباشر للسياسة النقدية ، وخلال هده الفترة أصبح عرض النقود يشكل في إطار التخطيط متغيرا داخليا يجب أن يتكيف حتما مع متطلبات الاقتصاد ، و هكذا ارتبط إصدار النقود لصالح الخزينة الوسيط المالي الرئيسي للاقتصاد ، بشكل هائل بالاحتياجات المصرح بها لهدا الأخير ، والجدير بالذكر إن إصلاح 1971 جاء ليكرس لتعزيز تخطيط عمليات التمويل (1)

كما حدد الإصلاح لعام 1971 أنماط ثلاثة لتمويل الاستثمارات المخططة هي : (2)

- قروض بنكية متوسطة لأجل تتم بواسطة اصدرا سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي .
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية ، وتتمثل مصادر هده القروض في الإيرادات الجنائية وموارد الادخار المعبأة من طرف الخزينة والتي منح أمر تسييرها إلى هده المؤسسات المتخصصة .
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتبية من طرف الخزينة ، والبنوك الأولية والمؤسسات .

ومن أهم الخصائص التي تميز بها نظام التمويل في فترة السبعينات مايلي :

1) تعاظم دور الخزينة وهيمنتها على النظام البنكي .
2) تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العاملة.
3) لم يكن للبنك المركزي عمليا إي سلطة حقيقية على سلوك البنوك التجارية ، إلي يقعان على مستوى واحد .
4) توزيع القروض من طرف البنوك مضمون فقط بحسن نية الدولة .
5) مبدأ التخصص البنكي الذي يقصد به تكفل كل بنك بتمويل مجموعة من فروع الاقتصاد ويمنع من تمويل فروع من تخصصات بنوك أخرى .
6) خضوع الاستفادة من القروض إلى عملية التوطين المسبق والوحيد ، فالبنوك لا يمكنها ان تمنح القروض وفقا للقرض المتاحة ، لكن تمنح للمؤسسات الموطنة لعملياتها في هده البنوك فقط.

(1) ماجدة مدوخ ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة – دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2008/2007 ص: 97 .

(2) سعيدة بوزيدي ، الإصلاحات المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق ، مداخل مقدمة للملتقى الوطني الأول حول : المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، افريا 2003، ص : 3 .

حتى مع عدم توفر المعايير اللازمة لمنح القرض، وعملية التوطين غير اختيارية بالنسبة للبنوك و المؤسسات، حيث وزعت بقرار من وزارة المالية .

فالملاحظة انه وبعد الإصلاح المالي لسنة 1971، أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بثلاثة صفات هي :

- التمركز، - تغلب دور الخزينة، - إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة. (1)

2. **إعادة هيكلة البنوك 82 -85** : إلى غاية منتصف سنة 1980 م كان الاقتصاد الجزائري يشهد تطورات في إطار ما يسمى بالنمو ودلك من خلال القوة الصناعية التي شهدها وكدا التسيير المركزي للاقتصاد (2). وقد شهدت لفترة الموالية من سنة 82 ظهور عدة بنوك وطنية وكانت أهم البنوك التي أسست خلال هده الفترة هي :

1) **بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** تأسس هدا البنك بمرسوم رقم 82-106 بتاريخ 13 مارس 1982 واخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع ألفلاحي الصناعي والتي كانت موطنة لدى هدا الأخير سابقا. و تنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على انه بنك لإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك. كما تنص المادة الرابعة على إن مهمة هدا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتماد المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في :

1- تنمية مجموع قطاع الفلاحة

2- تطوير الأعمال الفلاحة التقليدية والزراعية الصناعية واستخدام وسائله الخاصة لتمويل :

أ. هيكل الإنتاج الفلاحي وإعماله .

ب. الهيكل والأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقها.

ج. هياكل الأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة .

د. هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي و أعمالها .

2) **بنك التنمية المحلية** : تأسس هدا البنك بالمرسوم رقم 85 – 85 المؤرخ في 30 افريل 1985 (3) وهو ثاني بنك تجاري انبثق عن عملية إعادة هيكلة المنظومة المصرفية ، كما ورث هدا البنك قسما من أسهم مملوكة للصندوق الشعبي الجزائري .

يقوم هدا البنك بممارسة نوعين من النشاطات :

1- نشاط مصرفي تقليدي ونشاط متخصص ويتخلص نشاطه التقليدي فيما يلي :

- جمع المدخرات الوطنية .
- منح الائتمان للقطاع العمومي والخاص .
- القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية ، - تمويل عمليات الرهن (4)

(1) احمد هني ، العملة و النقود ، مرجع سابق ص : 139- 140

(2) محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، مرجع سابق ، ص : 133

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : رقم 19 الصادرة بتاريخ 01 ماي 1985 .

(4) محمود حميدات ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، ص ، 135 .

2- أما نشاطه المتخصص فيمكن في :

التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية بحيث يقوم بتمويل المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادية تحت وصاية البلديات و الولايات ويعمل على انجاز مخططات الجماعات المحلية التي تنبثق عن المخطط الوطني للتنمية .

الهيكل المالي الجزائري بعد مرحلة التأميمات (شكل رقم 2)

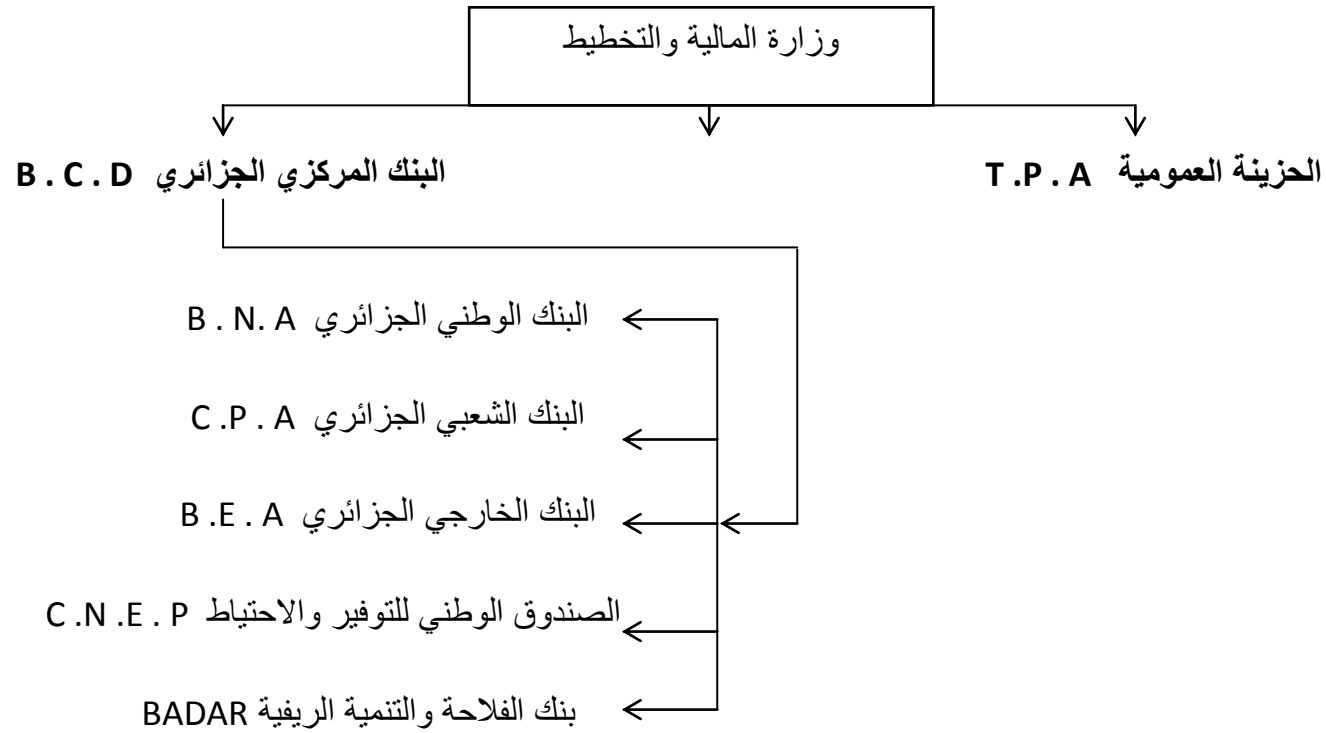

المصدر : دوفي قرمية ، اثار الخصوصية على الجهاز المصرفي الجزائري – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص : نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2008/2007 ، ص : 114 .

3. قانون البنوك والقروض 1986 :

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع الثمانينات حيث تمت سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية ، ليصبح عددها 400 مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي ، كما تم في سنة 1986 إصلاح القطاع الفلاحي ، بتخصيص مزارع الدولة و انخفاض أسعار النفط ابتدأ من سنة 1986 ، وفي 19 أوت 1986 صدر القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض وحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي موضحا مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية حسب ما يقتضيه اقتصاد السوق ، ومن اهم الإجراءات التي جاء بها:

1- وجوب متابعة النظام المصرفي لاستخدام الروض الممنوحة للمؤسسات وضرورة الوضعية المالية لهده المؤسسات و اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتقيل من خطر عدم استرداد القرض (1) .

(1) احمد هني ، العمالة والنقود ، مرجع سابق ، ص 144

2- استعاد البنك المركزي لصلاحياته فيما يخص على الناقل تطبيق السياسة النقدية حيث علق في هدا الإطار لإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية ، كتحديد سوق إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض .

3- وضع نظام بنكي على مستويين حيث تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض وبين نشاطات البنوك التجارية .

4- استعادت مؤسسات التمويل دورها من خلال تعبئة الادخار و توزيع القرض في إطار المخطط الوطني للقرض ، وأصبح بعد هدا القانون بإمكان البنوك استلام الودائع مهما كان شكلها ومدتها ، وإمكانية منح للقروض (1) ، دون تحديد لمدتها أو للأشكال التي إتحادها .

5- تقليل دور الخزينة ونظام التمويل وتغييب مركزة الموارد المالية ، حيث انسحبت الخزينة العمومية سنة 1987 من تمويل المؤسسات وتعد هده الخطوة منح فرصة للبنوك التجارية للقيام بالتمويل وإبعاد جزئي للدولة من اجل التحول الاقتصادي السوق .

وأعيد النظر في العلاقات التي تربط البنك المركزي الجزائري بالخزينة العامة ، أد أصبحت القروض الممنوحة لها تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض (2) .

6- استعاد البنك المركزي صلاحياته على الأقل فيما يخص تطبيق السياسة النقدية ، وأعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار والخزينة .

❖ **خصائص النظام المصرفي خلال هده الفترة :**

1- مبدأ مركزية الموارد المالية .

2- التوزيع المخطط للائتمان .

3- مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية .

4- التوطين المصرفي الموحد .

ثالثا : تطور النظام المصرفي الجزائري انطلاقا من سنة 1988 الي يومنا هدا

بعد مرور عقدين من الاقتصاد الإداري والمؤمم ، جاءت الأزمة النفطية لعالم 86 والتي كشفت الحاجة إلى إصلاحات عميقة وفورية في النظام الاقتصادي الجزائري وطريقة عمله ، الأمر الذي أدى إلى انتهاج الإصلاح الهيكلي الذي أصبح ساري المفعول عام 89 (3) ،ولتدعيم انتقال الاقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق ، فانه تم الشروع في فترات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية ، ودلك من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 ثم كان اتفاق في جوان 1991 ، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي أبرمت مع البن الدولي في سبتمبر 1989 ، وعلى ضوء تلك الاتفاقيات تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتبني رسميا سياسات اقتصاد السوق فبذات خلاب 1989 أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات . ولتوضيح أهم محطات هده الإصلاحات وجب علينا معرفة أهم فتراتها (4)

(1) احمد هني ، العمالة ، مرجع سابق ص 144

(2) باشوندة رفيق ، سليماني زناقي ، عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع وتحديات - ، جامع الشلف ، يومي 14- 15 ديسمبر 2004 ، الجزائر ، ص : 68 – 69 .

(3) محمود حميدات ، مرجع سابق ص 132-133 Djamel benbelkacem ,reformes récentes du secteur bancaire ,p2 ملتقى جامعة ورقلة 12-13مارس 2008

(4) ساكر محمد العربي ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار النشر والتوزيع ، القاهرة مصر ، طبعة 2006 ، ص 301

الفترة الأولى الإصلاحات 1988 :

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي ، وعندما انخفضت مدا خيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50% ، شرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار والإصلاحات الهيكلية ومن بينها مايلي :

1- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية :

أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات ، تمثلت في القانون رقم 88 – 01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هده المؤسسات درجات واسعة من الحرية (إلغاء الوصاية القطاعية في طبيعة الخدمة العامة، تطبيق القواعد التجارية في إعمالها وفي التسيير ، حرية تحديد أسعار منتجاتها وأجور عملها ، إمكانية تحقيق استثمارات بدون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط كما كان في السابق) ، ومعاقبتها ادا لم تقم بتشريف التزاماتها المالية أمام الغير ، وهده المؤسسات يمكن ان تعلن استثنائيا حالة توقف عن التسديد ، ويمكن أن تؤدي إلى إفلاسها و إعلانها حالة إفلاس .

2- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط :

لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فان قانون 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط وضع على الطريق أجرا التخطيط اللامركزي ، ومن ثم فان التخطيط يسعى ليرتبط حول صنفين من الاستثمارات : الاستثمارات الإستراتيجية والاستثمارات اللامركزية .

3- مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي :

ونصوص القانون 87-19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام ، والّلإستغلالات الفلاحية المتعلقة بهدا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها ، حيث قامت الحكومة في سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة الى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلا طويل الأجل .

4- منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني :

حسب نصوص القانون رقم : 88- 85 المؤرخة في 12 جويلية 1988 ، فان سقف الاستثمارات المثبتة بالقانون رقم 82-11 المؤرخة في 21 أوت 1982 ، وصل إلى 30 مليون دج ، وان القانون 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر (1).

5- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة :

وحسب نصوص قانون النقد والقروض المؤرخ في 1990/04/14 فانه يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس اموال إلى الجزائر لتمويل ايه نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة او المؤسسات المتفرعة عنها او لاي شخص معنوي مشار آلية صراحة بموجب نص قانوني .

(1) المادة : 187 من قانون النقد والقرض ، المؤرخ في 1990/04/14 ، الجريدة الرسمية العدد 16

يحدد مجلس النقد والقروض ، بموجب نظام يصدره ، كيفية إجراء هده التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجل :

إحداث وترقية الشغل

- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين .
- شراء وسائل تقنية وعملية الاستغلال الأمثل محليا لبراءة الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية .
- توازن سوق الصرف . (1)

6- وضع تأطير جديد لأسعار :

ودلك من اجل إعادة إعداد آلية للأسعار كأداة ضبط ، ففي السابق لا تظهر آلية الأسعار بأنها استعملت كأداة ضبط ، وهده الآلية عملت عن طريق الكميات ، ولكنها اصطدمت بسياسة الدعم الهامة المتعلقة بالمنتجات الضرورية ، إما القانون رقم : 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية يفرق بين نظامين كبيرين هما : الأسعار القانونية الإدارية الموجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشرة أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي .

والأسعار الحرة الموجهة لتحسين عرض السلع (تشجيع مباشر لإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار).

7- إعادة تنظيم التجارة الداخلية :

ودلك بإنشاء وظيفة التجارة بالجملة (الفقرة 41- قانون المالية التكميلي 1991 والمنشور رقم : 63 المؤرخ في 1990/08/20 بوزارة الاقتصاد) وعودة المنافسة (مرسوم سبتمبر 1988 يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانون)(2) .

8- إعادة تنظيم التجارة الخارجية : عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية (قانون المالية التكميلي 1990) ، ويسمح باللجوء إلى الوسطاء من اجل انجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية ، وفي تجارة الاستيراد (تعليمة رقم 03-91 بنك الجزائر في ماي 1991) ، وتشير هده التعليمة إلى أن : أي شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر يمكن أن يقوم بالاستيراد في كل السلع بدون اتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملية لدى بنك وسيط معتمد

9- التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية :

إن هدا التطهير المالي ليس مساهمة بالمال الجديد ، ولكنه إجراءات تجميعية عن طريق التمويل بالأموال الخاصة (الديون) أمام الخزينة لعمومية ، وإعادتها إلى الوضع السابق بالمكشوفات البنكية بسندات أو أوراق مساهمة والتخفيف من التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية .

10- مكانة الاقتصادية غير الرسمي او المضاربات :

(1) لمادة : 187 من قانون النقد والقرض ، المؤرخ في 1990/04/14 .

(2) مفتاح صالح ، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة – 1990 – 2000 ، أطروحة الدكتوراه ص : 200 .

بواسطة الإجراءات الاقتصادية لاستقرار السوق بالمنتجات الضرورية لتسيير الطلب (حرية الأسعار وتقديم المساعدات للعائلات) وحماية الإنتاج الوطني (1)

11- التحويل التدريجي للعملة الوطنية :

بواسطة إجراءات تعتمد أساسا على تعقيم الفوائض ورقابة متوازية لتطوير الكتلة النقدية ، وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياطات الصرف ، وأخيرا إجراء الانزلاق التدريجي للدينار نحو قيمة الحقيقة .

2/ الفترة الثانية من الإصلاحات 1990 : جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض 10/90 افريل 1990 والدي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في البلدان الأخرى ، لاسيما البلدان المتطورة (2) .

وتستدعي المهام المصرفية الجديدة الواردة في قانون النقد والقرض إن تجديد منهاج التنظيم والتشغيل ، إن القطاع المصرفي يحتاج لتشغيله إلى بنية نقدية متطورة ، وتشمل هده البنية كل الفروع التكنولوجية للخدمات المصرفية ، والأنظمة المشتركة للتنفس بين البنوك ، ومن الضروري إقامة نظام يتكيف مع المعايير المصرفية العصرية ودلك لن يكون إلا بإصلاحات عميقة وفعالة عن طريق :

- خلق المنافسة بين البنوك .
- فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية .
- ضرورة توفير الإستراتيجية الفاعلة لأداء البنوك .
- إصلاح الجانب المحاسبي للبنوك بما يتلاءم واقتصاد السوق .
- ضرورة تكوين إطارات مسيرة كفئة .
- ضرورة توسيع نشاط السوق النقدي والمالي .
- إعطاء البنك الاستقلالية في التمويل والإقراض (3).

1- أهداف قانون النقد والقرض :جاء قانون النقد والقرض ليكرس أنماطا جديدة على البنوك لكي يتماشى مع التطورات العالمية ، وجاء ليعطي نفسا جديدا لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت له ، وبصفة عامة فان أهداف قانون النقد والقرض هي :

- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبء منح الائتمان ، ويرجع دورها كصندوق للدولة .
- إرساء قواعد اقتصادية السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد .
- خلق علاقة بين الجهاز المصرفي والمؤسسات العمومية القائمة على أساس الاستقلالية التجارية في ظل جو تنافسي .

(1) مفتاح صالح ، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة – 1990 – 2000 ، مرجع سابق ص : 201 .

(2) مصطفى عبد اللطيف ، دور البنك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي – حالة الجزائر - ، مجلة الباحث ، مجلة دورية أكاديمية سنوية تصدر عن كلية الحقوق والعوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، العدد الرابع ، 2006 ص 75 .

(3) بوخدوني وهيبة ، واقع وأفاق المصرفي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات - ، جامعة الشلف ، يومي 14-15 ديسمبر 2004 ، الجزائر ، ص 127-127 .

- جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه بإجراءات مسهلة وضعها بنك الجزائر و منه تمهيد الأرضية القانونية لاستثمار بصدور قانون الاستثمار وإنشاء سوق مالية .

- التخلص نهائيا من مصادر المديونية والتضخم ومختلف أشكال التسربات .

- إعادة تأهيل السلطة النقدية (إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي) الهدف منه خلق جو ملائم بالادخار و الاستثمار ، وبالتالي الوصول إلى النمو المطلوب (1) .

- إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصادي ، تحت إشراف البنك المركزي الجزائري الذي أصبح يسمى بداية من صدور هدا القانون بـ " بنك الجزائر"

وفي افريل 1991 تم التوقيع على اتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها .

ان هده الدفعة الثانية من الإصلاحات توجت بإصدار نصيين أساسي هما : (2)

1- **المرسوم التشريعي** رقم :93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى إلى :

- إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع .

- وضع نظام تشجيعي وتوجيهي للاستثمار .

- خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط للإشهار .

- تكريس الضمانات للمستثمر وخاصة حرية تحويل الأموال المستثمرة ومدا خليها واللجوء إلى التحكم الدولي في حالة نزاع . الجزائر عضوه في العديد من الاتفاقات الدولية من ناحية ضمان الاستثمارات .

2- **المرسوم التشريعي رقم** : 93-08 المؤرخ في 25 افريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركة وكدا إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التو ريق FACTORINGوالتمويل الايجاري LEASING .

في الفترة ما بين (92-93) كانت وضعية الاختلالات المالية الخارجية والداخلية تتمثل في أربعة عوامل هامة وهي : 1- المالية الخارجية ، 2- عجز الميزانية ، 3- التضخم ، 4- الإعسار المالي .

2- ركائز النظام المصرفي في ضوء قانون 10/90 : جاء قانون النقد والقرض 10/90 بمبادئ وركائز ترجمت الواقع الذي يجب أن يكون عليه النظام المصرفي في المستقبل وهده المبادئ هي : (3)

(1) بوخوصي مجدوب ، استقلالية البنك المركزي بين قانون 90-10 والأمر 03-11 ، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية ، المركز الجامعة بشار ، 2006 ، الجزائر ص : 13

(2) بن عبد الفتاح دحمان ، اثأر برنامج الصندوق النقدي الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر ، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول " إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، المنعقدة أيام : 11 و 12 مارس 2008 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، ص 52 .

(3) مفتاح صالح ، ، مرجع سابق ص :202

2- 1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية :

في النظام السابق (التخطيط المركزي للاقتصاد) كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية ، حيث لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة ، بل كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد لتمويل البرامج المخططة ، وبموجب هدا القانون أصبحت القرارات النقدية مبنية على أساس أهداف نقدية تحددها السلطة النقدية ، بناءا على الوضع النقدي السائد

2- 2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة :

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض أي للجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الاصدر النقدي الجديد ، فلن تعد تتميز بتلك التلقائية ، ولم تعد تتم بلا حدود ، بل أصبح يخضع لقواعد ، حيث بلغ دين الخزينة العمومية تجاه الجهاز المصرفي نهاية سنة 1989 حولي 110 مليار دج تجاه البنك المركزي و 10 مليار دج تجاه البنوك التجارية ، وهدا المبلغ يشكل 50 % من الدين العمومي المحلي في تلك الفترة .

2- 3- أبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان :

ضلت الخزينة العمومية لغاية نهاية الثمانينات ، تشكل أهم مؤسسة لتجمع الموارد وتوزيع القروض ، وبخاصة فيما يتعلق بتمويل الاستثمارات العمومية طويلة المدى ، ولكن بموجب دخول المؤسسات العمومية في مرحلة الاستقلالية مند عام 1988 ،بدأت تتخلى عن طريق التمويل أي عن تمويل الاستثمارات التي تقررها المؤسسات العمومية ، تكفي بالتدخل في تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة .

2- 4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة : كانت السلطة النقدية مشنة بين وزارة المالية ، الخزينة العامة و البنك المركزي ، فألغى هدا القانون التعدد وإنشاء نقدية وحيدة و مستقلة سماها مجلس النقد والقرض (1) .

(1) المادة 44 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 افريل 1990

الشكل رقم (3) : مخطط توضيحي للنظام المصرفى الجزائري بعد قانون النقد والقرض

المصدر :

عجلان صباح ، مرجع سابق ، ص : 193

بتصرف

من

الطالب

الفترة الثالثة من الإصلاحات 1994- 1998 .

برنامج الاستقرار الاقتصادي أو الفترة المخصصة للاستقرار : 1994/04- 1995/03

بدأت هده الدفعة من الإصلاحات الاقتصادية في افريل 1994 وقد أطلق عليها " برنامج الاستقرار الاقتصادي " ، وكانت بسبب حدوث تدهور أخر في أسعار النفط سنة 1993 ، حيث تنخفض سعر البرميل من 20 دولار في 1993 الى 14.19 دولار في 1994 ، ومع تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي ، ومع مرور الزمن بدأت ملامح الأزمة المالية الاقتصادية تظهر وبرزت معها عدة ضغوط مالية وأخرى خارجية ، ومن بين الضغوطات على المصادر المالية الداخلية نجد :

- العجز الإجمالي للمالية العمومية .
- نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3 % وارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 30% سنة 1993
- ركود النشاط لاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط .

إما الضغوطات المالية الخارجية :

- خدمات الديون تمثل سنة 93 حوالي 86% وهو ما دفع السلطات العمومية إلى إعادة جدولة ديونها
- تسديد خدمات ديون 28 مليار دولار خلال الفترة (91 - 93) .
- التقلص الكبير في الواردات خلال الفترة (92-93) حيث لم تمثل سوى 50% من المستوى الذي كانت عليه سنة 1985 بالسعر الجاري ، و هو ما انعكس على تموين الجهاز الإنتاجي ، و انخفاض الإنتاج الإجمالي بالقيم الحقيقية بـ 2.5 % سنة 1993 .
- انخفاض في الاستهلال الفردي بـ -6.4% بسبب أزمة السكن والبطالة .(1)

4. **برنامج التعديل الهيكلي : 1995 – 1998** كان التصحيح خلال هده الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار انه تجسيدا للإجراءات تحقيق الإنعاش وكان لهدا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي :

- تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات .
- تخفيض التضخم إلى 10.3 % .
- تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% خلال 1994 – 1995 .
- التحرير التدرجي للتجارة الخارجية .
- تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات .
- وضع إطار تشريعي للخوصصة .
- ولتحقيق هده الأهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية تمثلت فيما يلي :

أ. **سياسة اقتصادية تتسم بالظرفية :** وهي سياسة خاصة بالإجراءات المالية والنقدية التي تسمح لتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وزيادة الموارد .

(1) ساكر محمد العربي ، مرجع سابق ، ص : 320

ب. **سياسة متوسطة المدى** : سعت السلطات إلى توفير الوسائل لتحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مردود يته ، الاعتماد على مصادر تمويلية تلغي التمويل التضخمي ثم العمل على تقليص البطالة ومتابعة تحرير التجارة بهدف رفع القيود الادراية والمالية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات (1) .

خصائص المحيط البنكي بعد التعديل الهيكلي :

يتبين من دراسة الوضعية المالية للبنوك الجزائرية بعد تطهير حوافظها المالية ، والتي تمت على مراحل متعاقبة ، بإشراك الخزينة العمومية على نطاق واسع ، تحصلت من خلالها البنوك العمومية على فائض في السيولة يقدر بـ : 250 مليون دج سنة 1998، إلي انه يلاحظ على هيكل ميزانية التمويل ، هو أن سيطرة القروض الموجهة للقطاع العمومي لا تزال الميزة الرئيسية داخل القطاع المصرفي ، والدي تم بناءه على قرارات إدارية عليا ، دون أن تكون للبنوك العمومية حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات العمومية إلا في نطاق ضيق ، وهده الطريقة تجعل من البنك حساسا للتغيرات والأخطار المتعلقة بمنح القروض نتيجة تقلبات سعر الفائدة ومعدلات التضخم وسعار سعر الصرف . ومن الأمور البارزة أيضا في هده الفترة هو استحواذ القطاع العام الأكبر النسب من القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد ، بالرغم من حصوله على الاستقلالية الاقتصادية مما اضعف قدرة البنوك في تغطية القروض المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل الاستثمارات (2) .

والجدول الأتي يبين وزن الروض الممنوحة للقطاع العام من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد :

الجدول رقم (04) : وزن القروض الممنوحة للقطاع العام من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
قروض للقطاع العام	632.648	601.970	760.619	701.8	740.3	715.8	791.4	859.3
قروض للقطاع الخاص	108.556	128.856	173.886	219.7	337.9	551.0	588.5	675.4
المجموع	741.204	730.826	94.505	711.051	993.7	1078.4	1267.1	1380.2

المصدر : نصيرة عقبة ، الأثر المالي للقرض لبنكي بعد مرحلة من التحولات الهيكلية في النظام المصرفي الجزائري ، مرجع سابق ، ص : 49 .

وبالرغم من الإجابات التي جاء بها برنامج التعديل الهيكل 98/95 إلا أن السياسات المتبعة فيد أدت إلى عدة انعكاسات ، كون أن التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات لنمو ، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان لدلك فان التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المنتظرة والغير مضمونة (3) .

(1) الموقع الالكتروني : حاكمي بوحفص ، مسيرة الاقتصاد الجزائري واثرها على النمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الإنسانية . http://www.ulum.nl/cll.htm,04/04/2010,00:09

(2) نصيرة عقبة الأثر المالي للقرض البنكي بعد مرحلة من التحولات الهيكلية في النظام المصرفي الجزائري ، أبحاث اقتصادية وادارية ، مجلة علمية سداسية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، العدد الثالث ، جوان 2008 ، ص : 49 .

(3) ناصر مراد ، تحديات العولمة على الاقتصاد الوطني ، دراسات اقتصادية ، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات الخدمات التعليمية ، للعدد السابع ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، جانفي 2006 ، ص : 51 .

(4) تطورات الجهاز المصرفي والاقتصادي الجزائري في الألفية الثالثة :

شهد الاقتصاد الجزائري تحسننا ملحوظا بداية الألفية الثالثة :

فمثلا في سنة 2000 :

- تميز الظروف الاقتصادية والاجتماعي بتحسين ملحوظ في الإيرادات الخارجية لناجمة عن ارتفاع أسعار النفط الخام .
- تحسين وضعية الخزينة الذي أدى إلى إرجاع السوق النقدية للبنوك ، التي تعاني في الماضي القريب من ظاهرة الإقصاء بسبب تواجد الخزينة في نفس مجال الوساطة (1)

أما عام 2003 :

- تزعزع القطاع المالي والنقدي جراء الفضائح المدوية ، أهمها فضائح بنك الخليفة .
- تزعزع جهاز الرقابة والإشراف تعرضه إلى إخطار عديدة أهمها سحب الثقة والتي من نشأنها إن تمس بمصداقية الساحة المالية ككل . (2)

وفي عام 2004 :

- لقد اتسم النشاط الاقتصادي من سنة 2004 ، بحيوية كثيفة وانفتاح على عدة جهات .
- ظرف اقتصادي تسوده النشوة – تحسين وضعية البلاد الاقتصادية ، نمو اقتصادي متواصل ، تقلص نسبة البطالة .
- أما الجانب السلبي فهو ارتفاع فاتورة الواردات مما يدل عن ضعف للاقتصاد الوطني

وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية الجزائرية في الفترة الممتدة من 2000-2004

(1) نصيرة عقبة الأثر المالي للقرض البنكي بعد مرحلة من التحولات الهيكلية في النظام المصرفي الجزائري ، أبحاث اقتصادية وادارية ، مجلة علمية سداسية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، العدد الثالث ، جوان 2008 ، ص : 49

(2) ناصر مراد ، تحديات العولمة على الاقتصاد الوطني ، دراسات اقتصادية ، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الاستشمارات الخدمات التعليمية ، للعدد السابع ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، جانفي 2006 ، ص : 51 .

المبحث الثاني : البنوك التجارية وأنشطتها .

- **تمهيد** :

عندما نتكلم عن نظريات البنوك والتي تعني بمفهوم البنك التجاري ، نقول أن البنوك التجارية هي " نظرية القروض التجارية " ، وهده النظرة متأثرة بالنظرة الانجلوكسونية المستمدة من أفكار ادم سميت من كتابه الشهير " ثورة الأمم" وترى بلك الأفكار أن البنوك التجارية ، يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة

والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق والمعاملات التجارية ، هي مؤسسات مصرفية موضوعها النقود والعمليات هي تدور حول قيام النقود بوظائفها ، وغالبا ما تكون النقود فيها ذات نوعية خاصة " نقود الودائع "

المطلب الأول : نبده تاريخية عن البنوك التجارية :

أن ظهور هده المؤسسات المصرفية جاء تدريجيا ، فظهرت الفكرة عند التجارة فالحفاظ على ثرواتها من السلب والنهب وهي أمور كانت من السمات البارزة لتلك العصور السحيقة ، ولقد وجدت بغيتها من أولئك الصياغة والصيارفة ، بل بعض التجار الدين كانوا يتمتعون بالسمعة الطيبة والأمانة فكانت توزع الأموال الفائضة عندهم نظير عمولة إيداع وفي نفس الوقت كان المودع لديهم يأخذ اسمية تثبت حق صاحب الوديعة وعلى الصيرفي .

بعد دلك بدا تحويل الودائع من اسم إلى اسم ، أي نقل الحق في قيمتها من شخص إلى أخر بعد دلك ظهرت شهادات الإيداع لحاملها أي دون أن يعين اسم المستفيد التي انبثق منها الشبك ، وكذلك البنكنوت " النقود الورقية " السارية المفعول حاليا ، ولم تقف ممارسة الصيارفة عند هدا الحد ، فقد اخذوا يمسحون لعملائهم سحب ودائع تتجاوز أرصدة ودائعهم " السحب على المكشوف " LA DECOUVERT ، (1) وقد أدى هدا إلى إفلاس العديد من بيوت الصيارفة نتيجة أعجزهم ، ولدلك أنشأت بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها .

وبهدأ تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت الصريفة ثم إلى بنك ، وأقدم بنك حمل هدا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة عام 1401 ، وكان يقبل الودائع وخصم الكمبيالات ، وأقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية عام 1587 باسم : BANCO SELLA PIZZADINAL

وجاء بعد دلك بنك أمستردام عام 1609 الذي أنشأته بلدية أمستردام لكي ترعى حسن تسييره ، وهدا الشكل أصبحت البنوك التجارية تمثل أهم المؤسسات المالية التي تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي ، وفي ظل عدم وجود من يراقب نشاطها واشتداد المنافسة بينهما لتحقيق اكبر ربح ممكن ، ولهدا ذهبت البنوك الى حد اصدار عدد كبير من شهادات الإيداع لحملها تفوق مخزونها من النقود المعدنية .

هده الوضعية أصبحت تشكل خطرا على البنوك بصفة خاصة ، لدلك تم إنشاء مركزي يقوم بالمراقبة والإشراف على نشاط البنوك من اجل الحفاظ على تواجدها ، وفي الأخير نلاحظ أن نبذتنا التاريخية لنشأة البنوك التجارية يبين لنا أنها ورثت من التاجر قبول الودائع من المصرفيين تبادل العملات ثم أضافت بعد دلك خدمات أخرى وحديثة والواقع يشهد يدلك .

(1) شاكر القروبني ، محاضرات إقتصاد البنوك ،ديوان المطبوعات ، طبعة 1996 ، ص 26

المطلب الثاني : تعريف البنوك التجارية

كلمة بنك مشتقة من كلمة " بانكو" الايطالية والتي تعني مصطبة ويقصد بها المنضدة التي يجلس عليها الصراف لتحويل العملة في مدينة البندقية ، وهي كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية القديمة والتي يعود أصلها إلى عهد سيدنا عيسى عليه السلام في القدس .(1)

وتطور هدا المفهوم إلى أن أصبح يعني المكان الذي توجد فيه المنضدة وتجد فيه المتاجرة بالنقود .

ويمكن تلخيص أعمال البنك التجاري في انه يجمع الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها ويعيد تقديمها لآخرين هم في حاجة إليها ، من اجل تمويل مختلف استخداماتهم .

وبدلك فالبنك منشاة تنصيب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد و النقود الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات في شكل ادخار بغرض توظيفها و إقراضها لآخرين وفق قواعد وأساليب معينة .

(1) مصطفي رشيد شيحة ، اقتصاد المصرفي ، الدار الجامعية بيروت ، طبعة 1998 ، ص 446

المطلب الثالث : وظائف البنوك التجارية

يمكن إبراز أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك كما يلي :

1- قبول الودائع :

تعتبر هده الخدمة الوظيفة من أهم وأقدم الوظائف ، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من هيئات وجهات مختلفة ، وهي تمثل التزاما على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع ، كما إن الودائع من هيئات وجهات مختلفة ، وهي تمثل التزاما على البنك بصفقته المودعة لدية لصالح المودع ، كما أن الودائع تعتبر أكثر مصادر الأموال خصوبة ، ويمكن تقسيم الودائع إلى :

أ. ودائع جارية " تحت الطلب " :

وهي ودائع يستطيع أصحابها سحبها دون سابق أندار

ب. ودائع بأخطار سابق :

وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته ، او يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها .

ج. ودائع لأجل :

هي الودائع التي لايستطيع أصحابها منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة والمتفق عليها مسبقا بين البنك والعميل

د. ودائع التوفير :

هي الودائع التي يمكن لأصحابها السحب منها في اي وقت ، كما أن أصحابها يستفيدون من فوائد مجزية ، لكن تلجا البنوك إلى طرق حساب الفائدة تؤدي بالأفراد إلى الالتزام بعمليات السحب و الإيداع في تاريخ معينة حتى لا يفقدون حقهم في الفوائد المحسوبة على الأموال المودعة .

2- تقديم القروض :

حيث ان البنك يعمل على تشغيل موارد في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدأ السيولة و مبدأ الربحية ، حيث تقدم البنوك قروضا لطالبيها كي يتمكنوا من انجاز أعمالهم ، على أن يقدموا جرد للقروض وفوائدها عند حلول الأجل المتفق عليه ، أو يتم تحديدها لفترة أخرى ، وتقسم عملية تقديم القروض إلى نوعين : (2)

2- 1- قروض بضمانات مختلفة :

يمكن أن نذكر منها مايلي :

- ✓ قروض بضمان سلع مختلفة (محاصيل زراعية ، .....)
- ✓ قروض بضمان أوراق مالية أو تجارية .
- ✓ قروض بضمان عقارات ، منقولات ، .....الخ (1)

(1) محضرات الاستاد سحنون محمود، النظام المصرفي بين النقود المصرفية و النقود الألية مجلة العلوم الإنسانية بسكرة ، ص 76

(2) عادل احمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية بيروت ، طبعة 2000 ، ص107

2- 2- قروض بدون ضمانات :

ويكون عن طريق كفالة شخصيا ، يستند على السمعة الائتمانية لأشخاص (1)

2- 3- قروض بضمان شخصي :

ويكون عن طريق كفالة شخصية ، اي يكفل المدين شخص يتصف بالملاءة والثقة .

3- تمويل عمليات التجارة الخارجية " التعامل بالاعتمادات المستندية " :

تلعب البنوك التجارة دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين و المصدرين ، وبالتالي تسهل عمليات التجارة الخارجية ، ودلك من خلال فتح الاعتمادات أو التحويل العادي.

وتعتبر الاعتمادات المستندية أحسن وسيلة تضمن من طرف السلطات التجارية . والمالية على حركة السلع ، ومن خلال فتح الاعتمادات المستندية تتحصل البنوك التجارية على عمولات لا باس بها نتيجة فتح هده الاعتمادات وتسيرها

4- التعامل بالعملات الأجنبية :

يتم شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أو أجلا ، لأنه قد يحتاج الأشخاص الحصول على عملية معينة في المستقبل وبسعر متفق عليه مسبقا ، وربما يريد الأشخاص تحويلا فوريا للعملية ، أي البيع العاجل ، وقد تخص عملية تحويل العملية عمليات بسيطة ، اد تحول البنوك التجارية أموال بعملة صعبة من الجزائر إلى الخارج ، وهدا بحجم محدود لأغراض معينة (الدراسة او السياحة او العلاج) .

ويتم شراء وبيع العملات الأجنبية حسب الأسعار المحددة من طرف البنك المركزي ، أو حسب التنظيم الساري المعمول به في مجال سوق الصرف لقاء عمولة معينة (1)

5- تقدم الدراسات و الاستثمارات لحساب الغير :

نتيجة للخبرة التي اكتسبتها البنوك التجارية مع مرور الزمن ، لوحظ مؤخرا أنها أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم ، ويتم على أساس هده الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذلك طريقة السداد وتواريخ استحقاقها باعتبار سلامة المشروع الممول ، وقد يبدو من الوهلة الأولى بأنه ليس لهده الدراسات والاستثمارات علاقة مباشرة بطبيعة نشاط البنك نفسه ، لكن الحقيقة هي ان البنك التجاري كثيرا ما يجد نفسه في مركز المستشار المالي للمشروع ، يبدي النصح و المعونة والدعم ، لان سلامة البنك تأتي من سلامة المشاريع الممولة .

6- تأجير الخزائن الحديدية :

تعني هده الوظيفة قيام البنك بتأجير خزائن جديدة للعملاء أو لزبائنها ، تستعمل لغرض الاحتفاظ بأشياء شخصية مهمة ، مقابل عمولة سنوية يدفعها مؤجي الخزائن للبنك (2)

(1) عادل احمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص107

(2) ضياء مجيد موساوي، اقتصاد نقدي مؤسسة الشباب جامعة الاسكندرية ، طبعة 1998 ، ص 273

7- سدادا المدفوعات نيابة عن العملاء :

نعني بها قيام البنوك التجارية بتسديد مختلف الفواتير نيابة عن العملاء مثل فاتورة الغاز ، الكهرباء ، الهاتف. الخ (1)

8- إدارة ممتلكات وتركات المتعاملين مع البنك :

كثيرا ما يوصي بعض الأشخاص من دوي الممتلكات والثروات في بعض الدول المتقدمة ، بان يتم إدارة ممتلكاتهم بعد وفاتهم من قبل مصارف خاصة ادا كان الورثة من القصر ، محددين للبنك مجلات استثمار تلك الاموال وكيفية التصرف بالعوائد ود يكون دلك في أثناء حياة الملك نفسه تجنبا لعناء دلك واستغلالا لخبرات البنك في هدا المجال (1)

9- خصم الأوراق التجارية وتحصيلها :

يعتبر الخصم من العمليات الهامة التي توظف البنوك التجارية فيها الأموال المودعة لديها و تستثمرها ، وعملية الخصم تتمثل في العملية التي يتم بموجبها دفع مبلغ الورقة التجارية لحاملها من طرف البنك قبل حلول اجلها بعد الخصم .

فلسفة البنك في عملية الخصم إن هدا المبلغ الذي يقدمه عبارة عن قرض لكن الفائدة مخصومة من قبل ، وفائدة البنك هي الاحتفاظ بالورقة المالية والاحتفاظ بالسيولة لان (عمولة) ،كما تحرص البنوك على ان تكون الأوراق التجارية التي تقوم بخصمها من الأوراق التي تتوفر فيها شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي وهدا لمواجهة ضعف السيولة لديها ، وقد يحدث أن ترفض عمليات الخصم للأسباب التالية :

- ✓ عدم وجود سيولة كافية لدى البنك التجاري .
- ✓ عملية التحويل تتضمن مخاطر مشبوهة .
- ✓ لتعليمات و أوامر من البنك المركزي .(1)

10- تحصيل الشيكات :

الشيك عبارة عن أمر مكتوب يأمر فيه الساحب المسحوب عليه الذي يجبر احد البنوك على أن يدفع بمجرد الاطلاع مبلغا من النقود لأمر شخص معين أو كاملة ، والشيك هو وسيلة استعمال نقد الودائع وهي تقتصر على الودائع الجارية فقط ، ويمكن استعمال الشيك على ثلاث طرق أساسية وهي :

- ✓ **شيك عادي :**

كوسيلة لتحويل نقد الودائع إلى نقد ورقي .

- ✓ **شيك مسطر :**

حيث يتم تسطير الركن العلوي من الشيك بخطين متوازيين معناها تفادي تحصيل الشيك من طرف المستفيد مباشرة من صندوق البنك ، وهدا الشيك لا يمكن تحويله إلى سيولة إلا عن طريق عملية المقاصة .

(1) ضياء مجيد موساوي، مرجع سبق دكره، ص 273

11- منح بطاقات الائتمان :

وهي من أشهر الخدمات المصرفية التي تستخدمها البنوك التجارية في كل دول العالم تقريبا ، و تتلخص هده الخدمة في منح الأفراد بطاقات بلاستيكية تحتوي على معلومات عن التعامل كالاسم و اللقب ، العنوان ، رقم الحساب ،....الخ وبموجب هده البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع من خدمات عديدة من محلات متفق معها مع البنك لحاملي هده البطاقات ائتمان مجاني يقومون بسداده خلال 20 إلى 25 يوم من تاريخ استلامه فاتورة لمختلف المشتريات التي قام بها المتعامل أي نوع من الفوائد على الائتمان ادا قام بالسداد خلال الأجل المحددة ، لكن يكون عليه أن يدفع فائدة مقدرة بـ : 1.5 % شهريا على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات أو أن الأجل المحددة للسداد ، و يتقاض البنك عمولة من المحلات التجارية ومحلات الخدمة المتفق عليها تتراوح بين 3 و 5 % من قيمة المبيعات .

بعد حصول البنوك التجارية على مواردها المالية تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات وهي تختلف من نظام مصرفي إلى أخر ومن مصرف إلى أخر .

وبصورة عامة ، يمكن القول إن البنك التجاري يعتمد في توزيع موارده على درجات مختلفة من السيولة ودلك بهدف التوفيق بين اعتبارين وهما السيولة والربحية .

وتعود هده البطاقة بائتمان بفوائد بالنسبة للتاجر وحامل البطاقة والبنوك التجارية: (1)

أ. بالنسبة لحامل البطاقة :

يتمتع حامل البطاقة بائتمان مجانب (1) يتراوح بين 25 و 55 يوم فهي تمنح لها فرصة التعاون دون الحاجة الى النقود (1)

ب. بالنسبة للتاجر : " صاحب لمحل التجاري" :

- ✓ زيادة المبيعات نظرا لزيادة المتعاملين .
- ✓ انخفاض أسعار العمولة المترتبة عن استعمال البطاقة الائتمانية مقارنة بأسعار الخصم .
- ✓ تحويل خطر عدم الدفاع من التأخر إلى البنك . (1)

ج. بالنسبة للبنك التجاري :

- ✓ ارتفاع كبير في توظيفات البنك .
- ✓ ضمان جزء كبير من حاملي بطاقة الائتمان كزبائن لدى البنك .
- ✓ إجبار المحلات على فتح حسابات لدى البنوك مما يوفر لها موارد إضافية .
- ✓ استخدام البطاقة يوفر عائدات مالية بالإضافة الى العمولة التي يدفعها التاجر والفائدة التي يتحصل عليها من أصحاب البطاقات في حالة عدم التسديد المحددة .(1)

(1) محمود يونس ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية بيروت لبنان ، طبعة 2003 ، ص 346

المطلب الرابع : مصادر و استخدامات البنوك التجارية

1. مصادر أموال البنوك التجارية :

البنوك التجارية كغيرها من الهيئات الاقتصادية الأخرى ، ورغم تميزها عن الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها ، تحتاج إلى تمويل ، وفي هدا الصدد يمكن التميز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية البنوك وهي على النحو التالي :

أ. الموارد الذاتية الداخلية : (1)

وهي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها ذاتي داخلي وتنقسم هده لموارد الى :

✓ **رأس المال المدفوع :**

وهي تمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد والمؤسسون مساهمة منهم في رأس مال البنك ، وعادة يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الموارد المتاحة للبنك .

✓ **الأرصدة الاحتياطية " الاحتياطات" :**

وهي نسبة تقتطع من الأرباح السنوية تضاف إلى الرأس المال ونميز بين نوعين من الاحتياطات و الأرصدة :

✓ **الاحتياطات القانونية :**

وهي نسبة من الإرباح السنوية تكون إلزامية بنص قانون يرفضه البنك المركزي ، بموجبه يحدد معدل الاحتياط القانوني وحده الأقصى .

✓ **الاحتياطات الخاصة :**

وهي الاحتياطات اختيارية تحتفظ بها البنوك التجارية بمحض اختيارها وفقا لنظامها وقانونها الأساسي بغية تدعيم المركز المالي خاصة عند مواجهة المنافسات البنكية ، وهناك احتياطات أخرى لا تظهر في ميزانية البنك التجاري ولا في سجلاته وتعرف بالاحتياطات السرية وعادة تكون في شكل :

- تكون احتياطي معتبر الزبون المشكوك في تحصيله بشكل مبالغ فيه .
- تكون احتياطي معتبر للزبائن المدعومة .

✓ **الأرباح غير موزعة :**

يترتب دائما في الحالات الطبيعية على نشاط البنك أرباحا نهاية السنة ، ولا يقوم بتوزيعها كليا بل يحتفظ بجزء منها يضاف إلى راش مال البنك ، ويمثل رأس المال و الاحتياطات النقدية ، الضمان المباشر لحقوق المودعين والدائنين على حد السواء في الحالات العادية .

(1) مجدي محمود شهاب ، مبادئ النقود والبنوك ، دار النهضة بيروت لبنان ، طبعة 1999 ، ص221

ب. الموارد الخارجية : (1)

وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري ، وتتكون اساسا من :

- ✓ **الودائع :**

وتمثل أهم موارد البنك التجاري ، حيث تمثل نسبة هامة من موارد البنك التجاري وهي عدة انواع و كل نوع له خصائص مميزة (ودائع باختصار ، ودائع التوفير)

- ✓ **القروض :**

وهي أموال يحصل عليها البنك التجاري من مختلف المؤسسات خاصة منها :

- ✓ البنك المركزي
- ✓ المؤسسات المالية والنقدية والأجنبية

حيث في الكثير من الأحيان يحتاج البنك التجاري في ظروف معينة الى سيولة مما يضطره الى الاقتراض لمواجهة هده الظروف .

2. استخدامات أصول البنوك التجارية :

بعد جمع البنوك للمواد المالية من مصادرها المختلفة تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات و هده الأخيرة تختلف من نظام مصرفي إلى أخر وهناك عدة عوامل يمكن ان تؤثر على كيفية هده الموارد بالنسبة لمختلف الاستخدامات يمكن إجمالها فيما يلي :

- ✓ اختلاف النظام الاقتصادي والائتماني ومدى أهمية النشاط المصرفي في المؤسسات ومدى انتشار الوعي المصرفي كل دلك يؤثر على طريقة توزيع الموارد المالية للبنك .
- ✓ التفاوت في الإمكانيات المالية للبنوك وطبيعة النشاط المصرفي حيث تتأثر على طريقة توزيع الموارد المالية حسب حجم الموارد المالية المتاحة وحسب نوع وطبيعة النشاط الاقتصادي الممول .
- ✓ البنك الهيكلي للودائع التي يتلقاها البنك من حيث الآجال من حيث السيولة .
- ✓ مدى تدخل البنك المركزي ونوعية التسهيلات المصرفية الممنوحة .
- ✓ ومما تقدم يقدم البنك التجاري بممارسة نشاطه على أساس عاملين هما :
- ✓ السيولة
- ✓ الربحية : هي معدل العائد الذي يدره أي أصل من الأصول خلال فترة زمنية عادة تكون سنة

وعليه يمكن تقسيم استخدامات المصارف التجارية إلى ثلاث مجموعات حسب درجة السيولة و حسب ربحيتـها كمايلي :

- **المجموعة الأولى :** وتشمل لسيولة فقط
- ✓ **النقدية الجاهزة لدى البنك :**

وتتشكل من النقود القانونية الموجودة في الصندوق باستمرار لمواجهة السحوبات اليومية

(1) محمد زكي الشافعي ، مقدمة في البنوك والنقود ، دار النهضة بيروت ، 1996 ، ص 21

✓ **الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي :** (1)

وتشكل الاحتياطي النقدي القانوني الذي يفرض على البنوك التجارية بصفة إلزامية وتستخدم كأدوات الرقابة على البنوك التجارية من قبل البنك المركزي .

- **المجموعة الثانية** : وتكون سيولتها منخفضة نسبيا مع المجموعة الأولى ويمكن لهده المجموعة إن تدر ربحا وتشمل هده المجموعة مايلي :

أصول نقدية تستدير السيولة وهي الأصول التي يمكن تسديدها بسهولة وتشمل الحسابات لدى البنوك الأخرى ، الأصول تحت التحصيل ..... الخ .

✓ **الأوراق المالية القصيرة الأجل :** (1)

مثل أذونات الخزينة ذات السيولة العالية .

✓ **الأوراق التجارية المخصومة :**

وهي تمثل قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام البنك بخصمها مقابل عمولة عن الفترة المتبقية و الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق .

- **المجموعة الثالثة :**

وتشمل الأصول التي تكون سيولتها منخفضة جدا وربحيتها مرتفعة جدا بالمقارنة بالأصول السابقة على اعتبارات هدفها الأساسي هو تحقيق الربح وتشمل :

- القروض المتوسطة وطويلة الأجل .
- الأوراق المالية طويلة الأجل .
- الاستثمارات الحقيقية و الأصول الثابتة .

(1)محمد زكي الشافعي ، مرجع سبق دكره ، ص 22

المطلب الخامس :

أهداف البنوك التجارية : (1)

أهداف البنوك التجارية ثلاثة هي : الربحية ، السيولة ، الأمان .

قد شكلت سياسة البنك في المجالات الرئيسية إلا إن ما ينبغي ملاحظته هو التعارض الواضح بين هده الأهداف و هو ما يمثل المشكلة الأساسية في إدارة البنوك التجارية فمثلا يمكن للبنك إن يحقق أقصى درجة من السيولة لو انه احتفظ بموارده المالية والجانبية الأكبر منها في صورة نقدية إلا أن هدا يترك أثرا سلبيا على الربحية حيث لا يتولد عن النقدية أي عائد كذلك يمكن للبنك ان يوجد أمواله إلى استثمارات تدر عائدا مرتفعا غير أن مثل هده الاستثمارات عادة ما تتعرض لمخاطر كبيرة قد ينجم عنها خسائر رأسمالية لا يقدر البنك تحملها .

ويرجع التعارض بين الأهداف الثلاثة إلى تعارض الهداف طرفيين أساسيين من الإطراف المعنية بشؤون البنك هما الملاك والمودعين فالملاك يأملون في تحقيق أقصى عائد وه ما قد يترك أثرا سلبيا على مستوى السيولة ودرجة الأمان ، أمل المودعين فيأملون في أن يحتفظ البنك بقدرة كبير من الأموال السائلة وان يوجه موارده المالية إلى استثمارات تنطوي على حد ادني من المخاطر وهو ما يترك أثرا عكسيا على الربحية لا يعتقد في ان السيولة والأمان يمكن ان يكونا بل وينبغي أن لا يكونا أهدافا للبنك .

دلك ان للبنك هدف وحيد هو تحقيق عائد للملاك إما الاحتفاظ بقدر ملائم من الأموال السائلة وتجنب الاستثمارات التي يمكن ان يتعرض بسببها البنك لمخاطر رأسمالية قد تلتهم أموال الملاك وتمتد لأموال المودعين فلا يخرج عن كونها قيود على تحقيق هدا الهدف ويتفق المؤلف مع وجهة النظر هدا السبب الرئيسي هو أن تشريعات وتوجيهات البنك المركزي تكفل العديد من الضمانات التي تجنب البنوك للتعرض لنقض السيولة آو الإصابة بخسائر رأسمالية كبيرة ومن الأمثلة على هده التشريعات تلك التي تعطي البنك المركزي الحق في مراقبة أداء البنوك التجارية خاصة فيما يتعلق التامين على الموال المودعين يضاف إلى دلك السماح للبنوك التجارية بالتعاون لمواجهة الصعوبات الطارئة التي قد تتعرض لها احد البنوك والدعم المالي التي قد يقدمه البنك المركزي للبنوك التجارية عندما يقتضي الآمر ادا ما اتبعت البنوك نصوص تلك التشريعات ومضمون تلك التوجيهات فإنها تعرضها لمخاطر العسر المالي ومخاطر انخفاض حافة الأمان بسبب الخسائر الرأسمالية يصبح محدود العبارة أمر ينبغي أن تركز إدارة البنك على تحقيق هدف الملاك التمثل في تحقيق أقصى عائد أما أهداف المودعين المتمثلة في السيولة والأمان فيمكن ان يتحقق من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزي وهدا بالطبع لا يعني أن تتخذ إدارة البنك موقفا سلبيا بان تقتصر على تنفيذ تلك التشريعات والتوجيهات بل ما نقصده ان لا توضع السيولة والأمان اللذان ينشدهما المودعين في مصاف الأهداف اد يكفي اعتبارهما بمثابة قيود على الهدف تعظيم العائد الذي يسعى الملاك إلى تحقيقه .

عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية بيروت لبنان ، طبعة 2000 ، ص 130

تمهيد :

ان البنك التجاري كأي منشاة خاصة يسعى الى تحقيق اكبر ربح ممكن ، والربح هو الفرق بين الايرادات الاجمالية والنفقات الكلية ، وتحقق الايرادات الاجمالية نتيجة لعمليات الاقراض و الاستثمار التي يقوم بها البنك نظرا للخدمات المصرفية المختلفة ، اما نفقات البنك فتتمثل في نفقات ادارته التي قد تلحق به نتيجة انخفاض في القيمة السوقية لبعض اصوله و القروض التي يعجز عن استيرادها وفي الفوائد التي يدفعها للمودعين ، ولما كان البنك يعتبر تحقيق اهدافه بعمل على وضع ثقة الجمهور من جهة ويزيد من مدى سيولته من جهة اخرى .

ادا فالثقة في البنك اساس مقدرته على الربح ومدى تسير اصول البنك على اساس الثقة به ، لدلك يعمل الجمهور على ايداع مدخراته وارصدته النقدية لدى البنوك ، ولا يفضل الاحتفاظ بها في مكان اخر ولثقته بإمكانية سحب هده النقود عند الطلب ، ولكن النقود المحتفظ بها لا ترد دخلا وينبغي على البنك ان يستحوذ على اصول ليس تامة اليسر ادا اراد تحقيق الربح والواقع ان تحقيقه يتعارض مع الاحتفاظ بالمال السائد دون استثماره ، فلو بالغ البنك في السعي وراء الربح ، وهدا نظرا لتشابك العلاقات التي تنشا بين العوامل المقيدة لنشاط البنك ، وسوف نتطرق في هدا الفصل الى مايلي :

وسوف نتطرق في هدا الفصل الى :

المبحث الاول : مفهوم السيولة مكونات ومؤشراتها

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على السيولة والرقابة عليها

المبحث الثالث : مخاطر السيولة

الخلاصة

المبحث الاول : مفهوم السيولة مكوناتها ومؤشراتها

من اهداف البنوك التجارية تحقيق اقصى درجة من السيولة النقدية ودلك بالاحتفاظ بالموارد المالية التي تعتبر كأذات لتقيم قدرة البنك على تلبية طلبات عملائه من سحب ودائعهم .

وتتمثل السيولة اساسا في الاصول التي تعتبر سائلة وكدلك الخصوم المقابلة لها اي الالتزامات التي تحتم على البنوك التجارية الاحتفاظ بها مقابل اصول سائلة الا ان الاحتفاظ بالسيولة يكون وفق مجموعة من المؤشرات والمكونة بدورها من مجموعة من النسب كالنسبة الاحتياطي النقدي القانوني ونسبة السيولة القانونية ونسبة النقدية والسيولة العامة

المطلب الاول : مفهوم السيولة

هناك عدة تعاريف ومفاهيم للسيولة والتي لها نفس الفكرة في تعريف السيولة ويمكن ان نعرف السيولة كمايلي :

يقصد بالسيولة ان يكون لدى البنك الوسائل الحاضرة والنقد السائل ما يمكنه من مواجهة كل ما يطلب منه دفعه بمجرد الطلب ، وبصفة عامة هي القدرة على تحويل اصل من الاصول الى نقد سائل بسرعة بالغة وبدون خسائر ، (1) وبدلك يتضح لنا ان عناصر السيولة هما :

- سهولة تحويل الاصل الى نقد سائل بسرعة .
- عدم التعرض لخسائر عند اتمام هدا التحويل .

وبهدا تكون كلمة " السيولة " بالنسبة لبنك التجاري هي اداة لتقييم قدرة البنك على تلبية طلبات عملائه في سحب ودائعهم ، او التسهيلات الممنوحة لهم لتوفير النقد السائل في اي وقت من الاوقات ويعتمد البنك في تحقيق السيولة و استثمارها على امور ثلاثة وهي :

- العانية بدرجة السيولة في جانب من اصوله الخاصة التي تتألف منها ميزانيته .
- التضامن الموجود بين البنك كمنشاة مملوكة بجماعة من الممولين (شركة مساهمة) ، وبين النظام المصرفي الدي يقضي بالمبادرة لانقاد اي بنك من الصعوبات التي يواجهها .
- الاعتماد على البنك المركز لإمداده بالمال الحاضر بحكم القانون ، ولكن اعتماد البنك على درجة السيولة في اصوله وطبيعة موارده النقدية هو الاصل في وضع السياسة المالية ، ولا يعتبر البنك نجاحا ان هو قام نشاطه المستمر على فكرة وجود سند له من البنك المركزي ، الوظيفة الحقيقة لهدا السند انما تكون في الاحوال العادية والازمات ، ومن تم تبقى هده الحقيقة عند بحث السيولة في مركز البنك ، وهدا ادا كان التضامن فيما بين البنوك مرفوضا في مباشرة هده الوظيفة الاقتصادية الهامة ، الا ان كل بنك يعتمد اولا قبل كل شيء على اصوله الحاضرة .

1) عبد الله الجزيري ، محمد نجيب ارسلان ، منشات مالية ، مكتبة عين الشمس ، طبعة 1975 ص ص : 52- 53

المطلب الثاني : مكونات السيولة

ان الجزء الاكبر من موارد البنك التجاري ، يتكون من ودائع الافراد والهيئات ، ون ثم فهي معرضة للمطالبة بالسحب بصورة مستمرة ، والبنوك تعمل على تشغيل مواردها وتدخل في حسابها ، وهدا الاعتبار باستمرار ، وبالتالي فهي تشكل توظيفها متدرجة في السيولة من النقدية بالخزينة الى الاصول الثابتة ، وهدا التدرج يعطي البنوك دائما الفرصة كي تلائم بين طلبات السحب منها وبين رغبتها في تحقيق الارباح عن طريق التوظيف والاستثمار ، وينبغي دلك مكونات السيولة الاصول التي تعتبر سائلة كدلك الخصوم المقابلة لها ، اي الالتزامات التي تحتم على البنوك التجارية الاحتفاظ بها مقابل اصول سائلة ونخص بالدكر :

1) **النقدية بالخزينة** : (1)

وهي النقدية التي يحتفظ بها البنك في خزائنه لمواجهة طلبات السحب اليومي سواء من القروض الممنوحة للعملاء او من الودائع .

ومن ناحية اخرى فان ارصدته النقدية بخزينة البنك تتأثر بالإيداع النقدي للعملاء سواء كان دلك في صورة سداد لقروض منحت من قبل ، او زيادة في الودائع ، وبالتالي فان رصيد النقدية في اي يوم من ايام العمل يساوي :

رصيد النقدية = رصيد اليوم +- الفرق بين المسحوبات والايداعات النقدية خلال اليوم .

وغالبا ما يحتفظ البنك لديه في خزائنه بالحد الادنى النقدي اللازم لمواجهة طلبات السحب حتى لا يعطل جزءا من موارده ، ويتوقف الحد الادنى على مايلي :

- درجة الوعي المصرفي .
- انتشار التعامل بالشيكات .
- هيكل الودائع
- توظيف البنك .

معدلات السحب والايداع اليومي التي يمكن للبنك قياسها على ضوء خبرته السابقة في التعامل

2) الارصدة النقدية لدى البنك المركزي : (1)

ويعبر عنها بالاحتياط المركزي اي بدون فوائد ، حيث لا تقل عن نسبة معينة من الودائع (يحددها البنك المركزي) ، ويمكن للبنوك التجارية استعمال هده الارصدة لمواجهة طلبات السحب ، بشروط ان تظل محتفظة بالنسبة التي تنقضي بين استعمال الارصدة وبين رجوع النسبة الى وضعها القانوني بفترة التنفس ، وحتى لا تقع البنوك التجارية في خطا هبوط متوسط النسبة خلال الشهر فإنها تحتفظ بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي تتعدى النسبة القانونية .

1) مصطفى رشيد شيحة ، الاقتصاد النقدي ، دار الجامعية لبنان سنة 1998 ، ص ص 200 - 201

3) الدهب : (1)

ويعتبر من الاصول سهلة التحويل الى نقد سائل ويمثل العملات الذهبية او السبائك التي يمتلكها البنك بصورة او باخر ، وغالبا ما نجد هدا البنود التجارية ، حيث انه يعتبر اصلا عاطلا لا يرد عائدا ، ولا تحاول البنك حاليا تكون هدا البند لديها ، ويقوم هدا الاصل بسعر الشراء او سعر السوق ايهما اقل .

4) الاوراق التجارية المشترات والحوالات والعملات الأجنبية وكبونات الاوراق المالية تحت التحصيل : (1)

وهي جميعا تعتبر من الاصول السائلة نظرا لقصر الفترة التي تظل فيها هده البنود في شكل واحد وتتكون لدى البنك باعتباره وسيط ناقل للمال ، وكدلك باعتباره وسيطا في عمليات سداد كبونات الاوراق المالية وما شبه دلك ، ونظرا لقصر فترة بقائها لدى البنك ، فإنها تعتبر من الاصول البالغة السيولة والتي تدر عائدا قليل جدا ينفق مع سيولها البالغة .

5) المستحق على البنوك : (1)

وهي المبالغ التي يودعها البنوك الاخرى محلية كانت او خارجية ، سواء لمواجهة عملياته المتبادلة معها او لوجود فائض لديه في الموارد يريد توظيفه ، وتعتبر هده الاصول من بالغة السيولة ايضا نظرا لأنه مودع لدى بنوك اخرى .

6) الاوراق التجارية المخصومة : (1)

يعتبر هدا الاصل من انسب التوظيف التي توائم بين تحقيق هدفي السيولة والربح ، بل تمويل النمو الاقتصادي عن طريق تسيل جزء من راس المال العمل لدى المشروعات الاقتصادية ، والسبب في دلك ان البنوك تتقاضى عائدا يتراوح بين 2 % و 2.5 % عند مزاولتها هدا لنوع من التوظيف ، فضلا عن امكانية اعادة خصم هده الاوراق لدى البنك المركزي وتحويلها الى نقد سائل بسرعة و بسهولة .

7) الاوراق المالية المضمونة او المضمونة من الحكومة : (1)

ومن اشهر ادونات الخزينة التي يمكن خصمها لدى البنك حق عشرة ايام سابقة ، و بالتالي تعطى الفرصة للبنك التجاري ليحفظ على نسبة الاحتياطي القانوني ادا حيث انخفضت لأي سبب من الاسباب .

- **ملاحظة :** ان البنود السبعة السابقة الدكر تمثل ببسط السيولة ، اما بالنسبة لمقام السيولة فهو يتكون من الالتزامات التالية :

8) الشيكات والحوالات المستحقة الدفع : (1)

وهي تمثل على وجهة العموم التعليمات التي يتلقاها البنك من عملائه بالدفع للمستفدين ، وبالتالي فهي تمثل التزام على البنك قبل هؤلاء المستفدين ، اد انه رغم قصر فترة الالتزام والتي غالبا ما تتجاوز فترة التحويل ، فان قيمة هدا البند تعتبر ثابتة نظر لتجدد اوامر الدفع التي يتلقاها البنك من عملائه ، ودلك مع ظهور ميل واضح لتزايد ارقامها في نهاية الشهور باعتبارها اوقاتا طبيعية للعملاء للوفاء بالتزاماتهم خصما عل حساب انهم في البنوك .

(1) مصطفى رشيد شيحة ، الاقتصاد النقدي ، دار الجامعية لبنان سنة 1998 ، ص 201

9) المستحق للبنوك : (1)

والبند المقابل للمستحق على البنوك في بسط نسبة السيولة ، اد من البديهي ان المبالغ التي تظهر في اصول بنك تجاري (مودع) تحت بند مستحق على البنود يجب ان تنعكس في صورة مستحق للبنوك في جانب الخصوم لدى بنك اخر (مودع لديه) ، على انه ليس من الضروري ان يتساوى البندان على مستوى البنوك التجارية ككل في بلد ما .

10) الودائع بالعملات الوطنية : (1)

تمثل الجزء الغالب من موارد البنك كما انها تعتبر من اهم مكونات نسبه السيولة .

11) الجزء الغير المغطى نقدا من خطابات الضمان النهائية : (1)

تقوم البنوك التجارية بإصدار خطابات تضمن بموجبها وفاء عملائها بالتزاماتهم ، وتسمى هده الخطابات بخطابات الضمان ، ويتم اصدارها (الخطابات) اما بمقابل ايداع قيمة التزام نقدا لدى البنك او جز من القيمة غير المغطاة نقدا من خطابات الضمان النهائية تعتبر التزاما على البنوك التجارية يجب الاحتفاظ مقابلة بنسبة من الاحوال السائلة ، والجدول التالي يوضح لنا مكونات السيولة :

(1) مصطفى رشيد شيحة ، الاقتصاد النقدي ، دار الجامعية لبنان سنة 1998 ، ص 201

الميزانية المبسطة للبنك التجاري :(1) جدول رقم : 1

الأصول	الخصوم
1- الارصدة النقدية الحاضرة 1- 1- النقود الحاضرة في خزينة البنك التجاري 1- 2- الارصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي 1- 3- الارصدة السائلة الاخرى 2- الاوراق المخصومة 2- 1- أدونات الخزينة 2- 2- الاوراق التجارية 3- حسابات البنوك 4- اوراق مالية واستثمارات 4- 1- سندات حكومية 4- 2- اوراق مالية اخرى 5- قروض وسلفيات 6- اصول اخرى	1- راس المال 2- الاحتياط 2- 1- احتياط قانوني . 2- 2- احتياط خاص 3- شيكات وحوالات مستحقة الدفع 4- حسابات المراسلين والبنوك 5- قروض من البنوك والبنك المركزي 6- الودائع 6- 1- ودائع جارية 6- 2- ودائع لأجل 6- 3- ودائع التوفير 6- 4- ودائع بأسعار 7- خصوم اخرى

ضياء مجيد موساي ، اقتصاد نقدي ، مؤسسة الشباب جامعة الإسكندرية ، الطبعة 1998 ، ص 275

المطلب الثالث : مؤشرات السيولة :

تتمثل المؤشرات السيولة في عدة نسب والتي يتوقف تحديدها على اعتبارات ندكر منها : (1)

- نمط حركات الايداع والسحب .
- هيكل ودائع البنك التجاري .
- هيكل قروض البنوك وسرعة دورانها .
- درجة نمو الوعي المصرفي و القوانين الوضعية .

الا انه من القواعد الثابتة ان البنك التجاري يجب ان يكون قادرا على مواجهة السحب من ودائعه في اي وقت وباي قيمة .

ونظرا لأهمية الحيوية لتوفير السيولة فلقد وضع البنك المركزي بعض الضمانات في هدا الصدد دلك بتحديد نسبة الاموال السائلة ونوعية تلك الاموال وتتمثل هده الضمانات فيما يوصيه البنك المركزي من نسبة معينة لاحتياطي القانوني والسيولة القانونية ، ويمكننا اضافة نسبة ثالثة وهي نسبة النقدية .

1. نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: (1)

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي القانوني} = \frac{\text{الارصدة لدى البنك التجاري}}{\text{شيكات وحوالات مستحقة + مستحق لبنوك اخرى + الودائع بأنواعها}}$$

يقوم كل بنك بحساب نسبة الاحتياطي القانوني من واقع بياناته ، وهده النسبة محددة من البنك المركزي حسبت نسبة الاحتياطي الشهري على اساس المتوسط اليومي لأيام العمل الرسمية خلال الشهر ، وهدا راجع لقانون البنوك ، اد ينبغي على البنوك التجارية الاحتفاظ لدى البنك المركزي برصيد دائم ودون فائدة ، يطلق عليه اسم الاحتياطي القانوني ، ويتمثل في نسبة معينة من الودائع .

نسبة السيولة القانونية : (1)

تعتبر نسبة السيولة القانونية مقياسا اخر لمقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية ، وتحسب هده النسبة بقسمة الاصول النقدية والاصول شبه النقدية (التي يمكن تحويلها الى نقدية بسرعة وبدون خسارة) على حجم ودائع البنك .

$$\text{نسبة السيولة القانونية :} \frac{\text{النقدية بالخزينة + ارصدة لدى البنك المركزي + مستحق على البنوك + سندات حكومية}}{\text{حجم الودائع بأنواعها لدى البنك المركزي}}$$

1) د : منير ابراهيم هنيدي ، ادارة البنوك ، مدخل اتخاد القرار ، منشاة المعارف الإسكندرية الطبعة 1996 ص .ص .411- 412 .

2. النسبة النقدية : (1)

وتقاس النسبة النقدية بقدرة البنك على مواجهة التزاماته من النقدية المتوفرة في الخزينة ويتم حسابه هده النسبة كمايلي :

النسبة النقدية : النقدية بالخزينة + مستحقة على البنوك + الفائض (العجز في الاحتياطي القانوني) / شيكات وحوالات مستحقة + مستحق لبنوك اخرى + الودائع بأنواعها

ملاحظة :

تجدر الاشارة الى انه فيما يخص نسبة السيولة النقدية ، فقد قام البنك المركزي بإعادة تحديد مكونات البسط ومقام المعادلة .

3. السيولة العامة : (1)

ونقصد بها قابلية السلف الممنوحة للعملاء من البنك التجاري لسداد في ميعاد استحقاقها ، كما نقصد بها من ناحية اخرى توقيف عملية السداد المتوقعة بحيث تتلاءم مع عمليات اخرى لاستخدام و متوقعة ايضا وتحسب هده النسبة كما يلي :

نسبة السيولة العامة : **النقدية بالخزينة + ارصدة لدى البنك المركزي + الدهب + اوراق تجارية مشتراة وشيكات وحوالات وعملات الاوراق المالية تحت التحصيل + مستحق على البنوك+ اوراق تجارية مضمونة + اوراق مالية حكومية** / **شيكات وحوالات بريدية + مستحق للبنوك + ودائع بأنواعها + الجزء الغير مغطى نقديا من خطابات الضمان النهائية** (2)

(1) د : منير ابراهيم هنيدي ، ادارة البنوك التجارة ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة الاسكندرية ص 412

ومن الملاحظة ان نسبة السيولة العامة هي النسبة الاكثر شمولا والاوسع دلالة ، وبالتالي فهي ادنى المؤشرات على سلامتها السياسات التي تتعاطاها باعتبارها مطالبة بسداد ودائعها عند الطلب او في اجال معينة وقصيرة ، وهناك مجموعة من العوامل تؤثر على نسبة السيولة العامة ، هده العوامل لها جانبين ، وكل جانب منها يعطي اثارا و معايير للجانب الاخر ، والجانب الدي يؤدي الى زيادة الريد النقدي هي :

- ايداع نقود جديدة من قبل الافراد والهيئات .
- سداد الروض للبنك لدى الغير .
- تحقيق رصيد دائن للبنك قبل البنوك الخرى والمراسلين .
- الاقتراض من البنك المركزي
- زيادة راس المال

علما ان :

الرصيد النقدي: الرصيد لدى البنك المركزي + النقدية لخزينة البنك التجاري.

ادا كانت هده العوامل تأدي الى زيادة الرصيد النقدي من شانها ان يؤدي الى زيادة نسبة الرصيد النقدي كما يلي :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} : \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي + النقدية لخزينة البنك}}{\text{الودائع}}$$

لاشك ان زيادة الرصيد النقدي من شانه ان يؤدي الى زيادة نسبة السيولة في بعض الاحوال قد لا يزيد الرصيد النقدي الاجمالي للبنك . مع دلك تزيد نسبة السيولة ، ادا قام بعض العملاء بتحويل جزء من اموالهم الى الحسابات الجارية الى الودائع لأجل ، او قامت السلطات المسؤولة بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي مما يترتب عليه استراد البنك لجزء من الارصدة التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي واستخدامه في الاستثمار وخلق ودائع جديدة والعكس صحيح .

ملاحظة هامة:

في حالة حساب نسبة السيولة العامة ، يتم خصم القروض المقدمة للبنك لضمان الاصول المكونة لبسط المعادلة وبهدا تتحصل على القيمة الصافية (1).

وفي ختام هده المعالجة السريعة عن سيولة البنك التجاري ، فان كل عام يواجه البنك التجاري حالة مرضية من حيث السيولة ، ادا كان في مركز يتمكن فيه من مقابلة حاجات المودعين الى نقد حاضر ، سواء كان هدا النقد حاضرا في خزينة او مؤدي لدى البنوك الاخرى يستطيع الحصول عليه في الحالة عن طريقة تمويل بعض اصوله الى نقد حاضر دون خسارة ، هده السيولة التي يتم تقديرها عن طريق النسب التي يتم التعرض اليها سابقا .

1) اسماعيل محمد ، مدكرات في النقود والبنوك ، كلية التجارة ، جامعة الزرقاء، ص 73

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على السيولة والرقابة عليها

تتأثر السيولة في البنوك التجارية تأكل العمليات التي تتم على مستواه بأكل التسديدات التي تجري بها لحساب الزبائن بالزيادة او بالنقصان لدا فاعليها اعادة التوازن للسيولة وللقيام بدلك فإنها مجبرة على عملية الرقابة للكشف عن احتمال حدوث عجز في المستقبل والاستعداد لمواجهة وكدلك للكشف عن حدود فائض واتخاد الاجراءات اللازمة لتفادي دلك .

المطلب الاول : العوامل المؤثرة على السيولة :

1) **العوامل الداخلية:** ويمكن تلخيص هده العوامل في النقاط التالية: (1)

- زيادة سحب الافراد من ودائعهم نقدا .
- سداد قروض كان البنك قد اقترضها من البنك المركزي.
- تحقيق رصيد مدين في دمة البنك لصالح البنوك التجارية لأخرى كنتيجة لعمليات المقاصة .
- زيادة المسحوبات النقدية الناتجة عن التوسيع في منح الائتمان .

وبالتأمل في كل من هده العوامل الخمسة ، نجد ان تحقيق كل منها يترتب عليها تخفيض في الموارد النقدية المتاحة للبنك ، متمثلة في تخفيض مقدر النقدية بخزائنها او ارصدتها المودعة لدى البنك المركزي .

2) **العوامل الخارجية :** هناك عاملين خارجيين يؤثران على سيولة البنوك التجارية وهما : (1)

- ميزان المدفوعات
- الخزينة العامة

أ. ميزان المدفوعات:

عندما تكون الصادرات اكبر من الواردات ، يصبح ميزان المدفوعات موجب ، هدا يؤدي الى دخول عملية اجنبية الى الوطن ، وفي حالة تحويلها الى علة وطنية فهدا يزيد من سيولة البنوك التجارية بشكل مستقل

والعكس صحيح عندما يكون ميزان المدفوعات سالب ، اي ان الواردات اكبر من الصادرات ، فهدا يؤدي الى خروج العملة الوطنية الى الخارج ، وبالتالي الى نقص سيولة البنوك التجارية .

ب. الخزينة العامة:

عندما يكون عجز في ميزانية الدولة ، يتم تسديد هدا العجز باللجوء الى الاصدار النقدي ، فجزء من هدا الاصدار النقدي ، وبعد التداول يوجه الى البنوك التجارية ويزيد من سيولتها والعكس صحيح .

1) موشي فاروق / محاضرة في تقنيات البنوك جامعة قسنطينة

المطلب الثاني: الرقابة علي السيولة:(1)

يقصد بالرقابة علي السيولة إدارة التدفقات النقدية أو الإدارة السيولة من خلال التنبؤ بحجم و توقيت التدفقات

الأمر تحديد التدفقات النقدية (الداخلية أو الخارجية) و التنبؤ بحجم و توقيت تلك التدفقات النقدية , ثم تقييم الإجراءات البديلة التي استخدامها لمواجهة العجز أو الفائض المتوقع أو غير المتوقع لصافي التدفق النقدي .

وفيما يلي نتعرض لهذه المتطلبات الثلاثة بشكل من التفصيل:

تحديد مصادر التدفقات :

1/ النقدية: (1)

يقصد بالنقدية في هذا الصدد الرصيد الصندوق و الأرصدة المدينة علي البنوك الأخرى و الشيكات تحت التحصيل

بالنسبة للنقدية قي الصندوق, فان البنك عادة ما يبدأ يومه برصيد يعتقد أنه كاف لمواجهة المسحوبات, وقد تزيد

عن توقعات البنك مما يترتب عليه نفاد رصيد النقدية قبل أن تتم تلبية الاحتياجات, يجب أن يبحث عن البدائل أخرى

لمواجهة النفاد غير المتوقع, كإرسال طلب نقدية من البنوك المجاورة, أما الأرصدة المدينة على البنوك الأخرى

و الشيكات تحت التحصيل, فقد يستطيع البنك التنبؤ بتواريخ المراقبة لتحويلها إلى نقدية

2/ الودائع: (1)

يتوقف حجم الرصيد النقدي أساسا على حركة الودائع سواء تمثلت الحركة في السحب أو الاداع , و من المتوقع أن يتولي البنك اهتماما أكبر لحركة السحب على أمل الحد منه باعتبارها تمثل إسراف لموارده المالية , ومن بين الإجراءات التي يمكن أن تتخذ في هذا الشأن هي تنويع الودائع و تقوم فكرة التنوع على تعديد نوعية المودعين .

و هناك أسس عديدة لتنويع الودائع , فمن بينها التنويع على أساس الحجم التي تتسم بضخامة حجم مسحوباتها , فلا ينبغي

أن يركز البنك علي جذب الودائع من المنشآت كبيرة الحجم التي تتسم بضخامة حجم مسحوباتها , ولذلك ينبغي عليه أن لا يركز علي جلب الودائع من المنشآت تابعة لقطاع معين .

النقدية المستقبلية و الكشف المبكر لاحتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي بما يسمح بإجراءات مسبقة

لمواجهتها .

(1) د : منير ابراهيم هنيدي ، ادارة البنوك التجارة ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة الاسكندرية طبعة 1996 ص ص 351- 354

أن الهدف من الرقابة هو الكشف عن احتمال حدوث عجز في المستقبل و الاستعداد لمواجهته يأتي في مقدمة أهداف إدارة التدفقات النقدية , إلا أن هدف الكشف عن احتمال و جود فائض و التخطيط في مقدمة أهداف إدارة التدفقات , إلا إن هدف الكشف عن احتمال وجود فائض و التخطيط المسبق لاستثماره يعد أيضا ذا أهمية كبير في ظل الارتفاع في أسعار الفائدة مع بقاء جزء من موارد البنك في صورة نقدية عاطلة يتولد عنها أيضا عائد وأخطر.

I. التنبؤ بالتدفقات النقدية : (1)

يعد تحديد العناصر الرئيسية للتدفقات ومدى امكانية التحكم فيها تأتي في المرحلة الثانية ، و هي وضع اطار للنموذج التنبؤ وتخطيط التدفقات النقدية المستقبلية خلال فترة مقبلة ، ويوضح الشكل – 1- اطار هدا النموذج :

1) التدفقات النقدية المجدولة : (1)

يقصد بالتدفقات النقدية غير المجدولة التي يمكن التنبؤ بها سواء من حيث حجمها او توقيت حدوثها ، وللتغليب على عدم التأكد بشان تلك التدفقات يمكن اللجوء إلى بعض الإجراءات الوقائية ، فمثلا قد يطلب البنك من كبار المودعين احتياطاته مقدما لاحتمال قيامهم بمسحوبات غير عادية ، كمسحوبات لغرض الاستثمار .

III. اجراءات التعامل مع العجز او الفائض النقدي : (1)

تقوم ادارة السيولة عادة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، ولما كان المستقبل غير معرف على وجه اليقين ، فان عملية التنبؤ لا يمكن ان تستقر على نتائج دقيقة ، فالتدفقات النقدية قد تزيد او تقل عن التدفقات التي اسفرت عليها عملية التنبؤ مما يترتب عليه عجز او فائض نقدي غير متوقع ، و نتيجة لدلك يصبح من الضروري وضع اجراءات محددة يمكن للبنك تفاديها ادا وقعت هده الاحداث الغير متوقعة .

وتتمثل هده الاجراءات فيما يلي :

1) السحب (او الاضافة)الى الرصيد البنك المركزي :

ادا اشارت التوقعات الى احتمال حدوث فائض في النقدية فقد يفكر البنك في اضافة دلك الفائض الى رصيد النقدي لدى البنك المركزي .

(1) منير إبراهيم هنيدي ، إدارة البنوك منشاة المعارف الإسكندرية ، طبعة 1996 ، ص ، ص ،351،354

2) **الاقراض (او الاضافة) الى الرصيد لدى البنك المركزي :** (1)

في حالة العجز النقدي الدي يستمر ساعات ، فان البنك قد يرسل في طلب نقدية من البنوك المجاورة عادة لا تطلب البنوك فوائد على هده القروض لا اعتبارها نوع من التعاون ، اما ادا كان من المتوقع ان يستمر العجر لاكثر من دلك فقد يلجا البنك لأكثر من دلك فقد يلجا البنك الى الاقراض ادا كان الاقتراض سيتم بواسطة البنك المركزي الدي يقوم بخصم قيمة القرض .

3) الاقتراض من البنك المركزي : (1)

يمكن للبنك اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي لتغطية مؤقة او لعجز يتوقع ان يستمر فترة طويلة نسبيا ، وهناك ثلاث دوافع لقيام البنك المركزي بإقراض البنك التجاري وتتمثل هده الدوافع فيما يلي :

- مواجهة عجز في الاحتياط القانوني .
- مواجهة احتياط موسمية.
- مواجهة احتياطات طارئة

3) 4 / بيع (أو شراء) الأوراق المالية: (1)

عادة ما يحتفظ البنك التجاري بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحطة , و مما سبق أن أطلقنا عليها اسم الاحتياطي الثانوي , فعندما يواجه البنك التدفقات , و هو إجراء غير مرغوب فيه لثلاث أسباب هي :

ـ احتمال تعرض البنك لخسائر رأس مالية كبيرة .

ـ قد لا يتناسب مع حجم البنوك الصغيرة بسبب ارتفاع تكلفة بيع الأوراق المالية نظرا لعدم إمكانية الاستفادة باقتصاديات الحجم الكبير .

ـ جزء كبير من هده الأوراق قد يتمثل في الرهونات لودائع حكومته ومن ثم يصعب التصرف فيها بالبيع

2) مصطفى رشيد شيحة ، النقود و البنوك ، العلاقات الدولية ، دار النهضة العربية ، ص 129

5 / تخفيض (أو زيادة) حجم الاستثمار في القروض:

يقصد بذلك قيام البنك بمواجهة العجز في التدفقات النقدية عن طريق محفظة القروض , و ذلك ببيع جزء منها

لطرف أخر قد تكون شركة قابضة أو بنك شقيق, غير أن هذا الإجراء من شأنه أن يعرض البنك لخسائر رأس مالية

إذ يباع القرض بقيمة أقل من القيمة المبينة في العقد الذي سبق أن قدمه لبنك العميل, أما في حالة و جود فائض فيمكن للبنك استخدامه في تمويل قرض جديد ' و يعد ا الإجراء ملائما فقط إذا كان العجز و الفائض سيظل لفترة طويلة .

المبحث الثالث: مخاطر السيولة و تسيرها

المطلب الأول: مخاطر السيولة

إن كل دين يرتبط بعامل الزمن و من الطبيعي أن الدائن يرغب في أي وقت في تحويل قيمة دينه الي نقد اي انه

يبحث في أي وقت دون خسارة في قيمته و الإضرار إلي بيعه بأقل من سعره الحقيقي.

إن المعادلة الصعبة بين الربحية و السيولة تؤدي ان لم تحدد عناصرها و متغيراتها بدقة الي أخطار جسيمة تتمثل في أزمة السيولة و ما يترتب عنها من خطر شامل .

1/ تعريف مخاطر السيولة: (1)

وهي عبارة عن الخسائر الناتجة عن عدم السداد بالنسبة للبنك اتجاه التزاماته عموما , وكذلك للبنك أن يراجع وضعيتن مختلفتين , كالتالي :

- وضعية مخاطر السيولة الحالية :

وهي تقع لما البنك لا يقدر علي الوفاء بوعده علي المدى القصير, فهو يواجه طلبا كبيرا علي أموال المودعين من طرف الزبائن في فترة قصيرة جدا.

- وضعية مخاطر السيولة والتي تخضع لتمويل حال :

وهي تقع لما تكون الموارد البنكية في تغير مستمر في أجالها , و الاستعلامات تكون في أجل ثابت

2 / مقياس خطر السيولة : (2)

توجد عدة طرق لذلك و الطريقة الأكثر تداولا هي حساب مؤشر خطر السيولة و هناك ثلاث طرق لذلك و هي:

(1) عبد الغفار حنفي ، الاسواق المالية والمؤسسات كلية التجارة ، الاسكندرية ، مصر 1999 ص 246

(2) بوعتروس عبد الحق – الوجيز في البنوك التجارية دون دار النشر قسنطينة سنة 2000 ص 52 .

2 - 1 / مقياس عدم المرور المتواصل : (2)

وتعرف هذه من أجل مجموعة تواريخ استحقاق علي أنها الفرق بين الأصول و الخصوم , ومن هنا تحسب لكل مجموعة تواريخ استحقاق نقطة عدم المرور زائد مؤشر القيمة , المدة والتاريخ الاستحقاق الخاص بالمعلومة التي يستعملها البنك , و حساب هذا المؤشر بهذه الطريقة يبين عدم تناسق في تواريخ استحقاق معينة , و يتم حساب هذا لكل مجموعة تواريخ استحقاق

2 - 2 / طرقة عدم المرور التراكم: (2)

بحيث تواريخ الاستحقاق تجمع علي أساس تراكمي و نحسب من هنا أصول و خصوم تراكميين , علي حساب تاريخ الاستحقاق ثم نقطة عدم المرور المتراكمة .

2 - 3 / طريقة الأرقام : (2)

وهي مستعملة من طرف الجنة البنكية الفرنسية , وتعتمد علي ترجيح الأصول و الخصوم لكل مجموعة تواريخ استحقاق

بواسطة عدد متوسط لكل يوم , وهذا لكل مجموعة تواريخ استحقاق ثم نحسب النسبة التالية :

$$\text{النسبة} = \frac{\text{مجموعة الخصوم المرجحة}}{\text{مجموعة الاصول المرجحة}}$$

هذه النسبة تمثل مايلي :

إذا كانت النسبة تساوي 1 فان تاريخ الاستحقاق علي المدى القصير له ميزة في الموارد بأنها تفوق الاستعمالات

- كلما كانت النسبة صغيرة, كلما حول موارده إلي أجل قصير و استعماله من أجل طويل.
- هذه الطرق الثلاثة تقوم علي مجموعة تواريخ استحقاق التي هي عبارة عن جدول توضح فيه أصول و خصوم علي حساب تاريخ الاستحقاق, و يترتب من مطلع الجدول بالتواريخ القصيرة ثم يتبع الترتيب بالتاريخ الكبير فالأكبر.

في الواقع أن البنك ملزم بمعرفة و بصفة دقيقة تاريخ و صول استحقاقا الخصوم , وهذا على الأقل و لو ستة أشهر من قبل

(2) بوعتروس عبد الحق الوجيز في البنوك التجارية دون دار النشر قسنطينة 2000 ص 52

طارق عبد العالي حمدة ادارة المحاضر افراد – ادارات البنوك ص 239

دراسة cloregeh hempl et donld في 1991

المطلب الثاني: تسيير السيولة:

ينشأ خطر السيولة لما تختلف قيمة و أجل الموارد عن الاستخدامات , و للاحتماء من الخطر و يقوم البنك بتسيير عملية التمويل لتفادي هده الفوارق مع احترام القوانين الداخلية و الخارجية و يتم ذلك بـ:

ـ تحديد الاحتياجات و قيمتها في الوقت المناسب وهو أمر مرتبط بمعرفة معدلات الفائدة مما يجعل السيولة و معدلات الفائدة مرتبطتان , لذلك فان معدلات الفائدة هي التكلفة التي يدفعها البنك للحصول علي السيولة و اختيار الوقت و المكان المناسبين للحصول علي سيولة يعني حسب اختيار معدلات الفائدة الأقل تكلفة.

ـ تسيير الخزينة لضمان التوازن اليومي لها و التحكم في المدفوعات و المحصولات و الانتباه لأيام القيمة و التفاوض حولها .

ومن اجل تسهيل عمليات التسيير يقوم البنك بإعداد جداول ترتب فيها أصول و خصوم البنك حسب مدة حياتها الباقية مما يسمح بمعرفة وضعية سيولة البنك في أي وقت و يوضح الاختلالات التي قد تحدث بسبب اختلاف في تواريخ استحقاق مكونات الميزانية , مما يسمح للبنك بتعويض النقص في السيولة باللجوء إلي مختلف الأسواق قبل حدوث الخطر , إلا أن هذه الجداول لا تبرر كيفية دراسة الموارد و الخصوم التي لا يعرف أجل استحقاقها كالودائع تحت الطلب أو الالتزامات خارج الاستغلال و الحسابات الجارية .....الخ , وفي هذه الحالة يمكن للبك أن يقوم بدارسة إحصائية تمكنه من معرفة متوسط المسحوبات و الإذاعات (شهر , أسبوع ,.....) و كل حساب على حدى و بالتالي التمكن من مواجهة طلبات المذيعين و التحسب بذلك , بشكل سيولة مناسبة لمواجهة الطلب و تعتبر عملية التنبؤ هامة جدا ذلك أن التسيير الجيد الذي يعطي نتائج جيدة يقوم على التنبؤ الدقيق كخطوة أولى لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب .

- **الخلاصة**

نظرا لكون الجزء الرئيسي من موارد البنك يتمثل في الودائع التي يحتمل طلبها في أي لحظة , لذا يتعين على البنك الاحتفاظ بقدر من السيولة للوفاء بالاحتياجات المحتملة للمودعين , و تعد السيولة من ضمن أهم السمات المميزة للبنوك التجارية عن المنشآت الأعمال الأخرى , باعتبار أن هده المنشآت يمكنها تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لحين , بينما لا يمكن للبنوك ذلك , و لو أن فقد أي بنك لسيولته معناه فقدان الثقة في الجهاز المصرفي و من ثم تتابع الأزمات النقدية , و هناك العديد من الوسائل لحصول البنك التجاري علي ما يحتاجه من نقود من البنك المركزي أو عن طريق السوق النقدي و كل هدا في إطار ما يعرف بإعادة التمويل

تمهيد : إدارة السيولة في المصارف التجارية

تقوم المصارف التجارية بدور الوساطة بين المودعين الراغبين في استثمار مدخراتهم ضمن أدنى حد من المخاطر ، مع حق استرداد هده المدخرات عند الحاجة إليها ، والمستثمرين الراغبين في اقتراض هده المدخرات بتكلفة مناسبة لفترات تتراوح بين شهور أو سنوات ،يعيدون بعدها ما اقترضوه ، بمواعيد تتناسب وتحقق الدخل من استثماراتهم .

واهم نتائج دور الوساطة التي تقوم به المصارف التجارية بين مصادر غرض الأموال و مصادر الطلب عليها ، هي المساعدة في قرار الادخار عن قرار الاستثمار ، والقيام بعملية تحويل استحقاق (MATURITY TRANSFORMATION) الودائع قصيرة الأجل إلى قروض قصيرة ، أو متوسطة الأجل ، أو طويلة الأجل ، موفقة بدلك بين رغبات كل من المدخرين والمستثمرين دون أن يتناول احد منهم غن غايته .

المبحث الأول : ماهية إدارة السيولة

المطلب الأول : تعريف إدارة السيولة :

تعريف إدارة السيولة : LIQUDITY MANGEMENT

إدارة السيولة تعني تعريف احتياجات المصرف من النقد ، والأصول السائلة ، وكيفية مواجهة هده الاحتياجات .

ومن الناحية التطبيقية لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة ، حيث من الملاحظ أن جميع الممارسين في هدا المجال يستعملون مزيجا من مجموع النظريات المعروفة في إدارة السيولة مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات ، طبقا لقناعة لديهم ، أو لظروف خاصة بالمؤسسة نفسها .

المطلب الثاني : النظريات إدارة السيولة .

هناك خمسة نظريات معروفة في إدارة السيولة هي :

1. نظرية القروض التجارية :COMMERCIAL LOAN THEORY (1)

نظرية القرض التجاري آو نظرية الأصول ذات التصفية الذاتية ، كما يحب بعضهم أن يطلق عليها ، تقوم على أساس سيولة المصرف التجاري تحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة ، ولغايات تمويل رأس المال العامل ، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدورتهم التجارية بنجاح .

وطبقا لهده النظرية ، لا تقرض المصارف لغايات العقارات ، أو السلع الاستهلاكية ، أو الاستثمار في الأسهم والسندات ، ودلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة . وتناسب هده النظرية في السيولة المجتمعات التجارية ، حيث تكون الغالبية العظمى من عملاء المصارف من التجار الدين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة لفترات قصيرة.

ويؤخذ على هده النظرية :

أ. إخفاقها في أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الاقتصاد الكمي اللازم لتسهيل نموه ، لتركيز الإقراض للقطاع التجاري .
ب. إنها تحول دون تقديم المصارف القروض اللازمة لتشجيع المشاريع الصناعية ، وإعادة تجهيزها بالآلات ، ودلك لطول مدة هده القروض ، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة .
ج. إخفاقها في أن تأخذ بعين الاعتبار الاستقرار النسبي في ودائع المصارف ، وعدم إقدام المودعين على سحب اموالهم دفعة واحدة ، الا في حالة ألازمة .
د. قيامها على اقتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح ، وهو أمر لا يتحقق دائما خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية .
ه. تعميمها نظريه تصلح لمصرف منفرد على الجهاز المصرفي بإكماله ، ادا غالبا ما تشهد فترات الكساد والأزمات الاقتصادية مشكلة سيولة على مستوى الجهاز المصرفي ، ليس على مستوى مصرف واحد .

1) الطاهر لطرش : تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية ص 193

2. نظرية إدارة الخصوم : LIABILITY MANAGEMENT (1)

ركزت إدارة السيولة خلال القرنين الماضيين على اقتراب الموجودات في محفظة الستينات ومطلع السبعينات في القرن الماضي ، ظهور مفهوم جديد لإدارة السيولة ، يقول انه بمستطاع المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته للإقراض ، او لمواجهة طلبتا المودعين ، أي إن هده النظرية طرحت مفهوما للسيولة ، يقوم على أساس قدرة المصرف على جدت أموال جديدة ، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله ، ومند دلك التاريخ ، أصبح هدا المفهوم لإدارة السيولة مفهوما عاما تستعمله المصارف على نطاق واسع .

ويرتبط هدا المفهوم في السيولة إلى حد كبير بسمعة المصرف ، وتقويم المجتمع المالي لأدائه . لدا نجد أن الاستفادة منه تركزت في المصارف الكبيرة الموجودة في المراكز المالية الرئيسية والتي قدمت هي بدورها دعما لهده النظرية ، الأمر الذي ساعد على انتشارها لدرجة أنها أصبحت المصدر الرئيس للسيولة للمصارف الكبير خاصة في المراكز المالية المتطورة .

ويرى مؤيدو هده النظرية أن لا ضرورة لاعتماد المصرف كليا على أصوله السائلة لمواجهة احتياجاته من السيولة ، حيث بمستطاعه أن يلجأ إلى بيع شهادات إيداع ، آو الاقتراض من سوق مابين المصارف ، كلما كانت هناك حاجة لدلك ، أما خصوم هده النظرية فيرون أن المشكلة الأساسية فيها هي صعبة الحصول على السيولة من هدا المصدر عندما تكون الحاجة إليها في الذروة ودلك لأسباب من أهمها رغبة المصارف في الإيداع لدى المصارف الأكثر صلابة ، لتلك المصارف التي تعاني من ضغط على سيولتها .

3. نظرية نقل الأصول : SHIFTABILITY THEORY (1)

وتقوم هده النظرية على أساس إمكانية محافظة المصارف التجارية على سيولتها من خلال احتفاظها بأصول يمكن بيعها لمصارف أخرى ، أو لمستشرين آخرين نقدا ، وتعود هده النظرية في أصولها إلى مطلع القرن الحالي ، عندما توسعت المصارف في أراض الشركات الناعية لفترت أطول من تلك التي اعتادت تقديمها للتجار . ونتيجة لهدا التوسع في الإقراض طويل الآجل ، قمت المصارف بالبحث عن وسائل لحماية سيولتها ، فكان ان تطورت أسواق مالية لتداول الأصول بمختلف أنواعها ، الآمر الذي مكن المصارف من المحافظة على سيولتها من خلال إمكانية بيع بعض أصولها في هده الأسواق عند الحاجة .

ونأخذ هده النظرية بيع الاعتبار القيمة الدفترية والقيمة السوقية لأصول الممكن تداولها ، ويعتبر المصدر سائلا إدا ما اقتربت القيمتان من بعضهما ، إما إدا كانت القيمة السوقية اقل من الدفترية ، فنجد ان المصرف يتردد كثيرا في بيع أصوله تفاديا للوقوع في الخسارة الأمر الذي يؤثر في سيولته .

ويمكن لهده النظرية أن تعمل بشكل جيد على مستوى المصرف الفرد الذي بإمكانه أن يعزز سيولته ببيع بعض مجوداته ولكن يبدو مثل هدا الآمر صعبا عندما يكون الجهاز المصرفي بأكمله يعاني من مشكلة سيولة (FOREX TRADING) ،اد لا بد في هده الحالة من تدخل البنك المركزي .

وبالرغم من حاجة هده النظرية إلا أن تطبيقها لم يمنع حدوث مشكلات سيولة لدى بعض المصارف بسبب عدم قدرتها على تسييل بعض أصولها فكانت الصورة المعدلة لهده النظرية التركيز على الاحتفاظ بمزيد من الاوراق المالية الحكومية ذات السيولة العالية لمواجهة احتياجات السيولة .

1) الطاهر لطرش تقنيات البنوك مرجع سابق ص 194

4. نظرية الدخل المتوقع : ANTICIPATED INCOME THEORY (1)

عندما طرحت هده النظرية للسيولة ، كانت عبارة عن محاولة لنقل إدارة السيولة من مفهوم التركيز على القروض التجارية القصيرة ، وعلى الضمانات المقدمة من خلال التزامن بين مواعيد استحقاق القروض ومواعيد تحقق الدخل للمقترض .

واهم ما في هده النظرية نقلها الاهتمام في إدارة السيولة إلى اهتمام بحالة العملاء دون اهتمام كبير للأصول الأخرى ، بما فيها الأوراق المالية ، ودلك لتدني الأهمية النسبية للأصول الأخرى ضمن الموجودات ، وهناك الكثيرين ممن يؤيدون هددا التوجه ويعتبرونه توجها عقلانيا ، يتطابق والنمو الكبير في حجم القروض .

5. الاقتراض من البنك المركزي :

يعتبر البنك المركزي المقرض الأخير للجهاز المصرفي ، تلجا إليه المصارف لمدها بالسيولة اللازمة عند الحاجة إليها في حالات الضيق الموسمي وفي أوقات الأزمات الطارئة إما ببواسطة عملية إعادة الخصم أو الاقتراض المباشر .

واهم ما يميز هدا المصدر انه مؤقت ، حيث يقدم لحين قيام المصارف بتعديل أوضاعها وتجاوز فترة الأزمة ، وبعدها يتم تسديدة لان البنك المركزي ليس مصدرا دائما للسيولة للجهاز المصرفي .

إدارة السيولة في المصرف الأردني :

تبنت المصارف التجارية في الأردن في إدارتها لسيولتها المفهوم الكمي بأكثر من تبنيها للمفهوم القائم على التدفق ، وبقراءة الميزانيات الموحدة للمصارف التجارية ، نلاحظ أن إدارة السيولة قد ركزت على ناحيتين هامتين هما :

- الاحتفاظ بكمية مناسبة من الأصول السائلة أو السريعة التسييل كالأوراق المالية الحكومية وإسناد القرض المكفولة من الحكومة هدا وقد شكلت هده الأصول حوالي 40 % من إجمالي موجودات المصارف التجارية ، كما يظهر من الجدول اللاحق .
- التركيز على الإقراض القصير الأجل ، حيث شكل الجاري مدين والكمبيالات المخصومة حوالي (70% ، 68%،67%،63%،61%) من إجمالي تسليفات البنوك خلال الفترة بين 1981-1985 ، كما شكل هذان العنصران معا حوالي 32 %من إجمالي موجودات المصارف التجارية .

2) الطاهر لطرش تقنيات البنوك مرجع سابق ص 194

المطلب الثالث مقياس إدارة السيولة IIQUIDITY MEASURES

تعتبر مقاييس السيولة تقريبية بالرغم من مظاهر الكمية التي قد تحوي بدقة مطلقة لدها فان استعمالها لن يؤدي الى حكم قاطع بخصوص سيولة المصرف ، ما لم تتوافر معلومات تفصيلية عن مكوناتها بالرغم من هدا التحفظ فانه يمكننا تجاهل ما تقدمه مقاييس السيولة (في معظم الحالات) من مؤشرات موثقة عن سياسة السيولة لدى المصرف المعني .

إن المقاييس الأدق للسيولة هي تلك القائمة على أساس التدفق النقدي أي كمية النقد المتوقع دخوله إلى المصرف من مختلف المصادر ، والمتوقع خروجه لمختلف الغايات ، ومستوى الأصول السائلة المطلوب الاحتفاظ بها لكن صعوبة تقدير مثل هده التدفقات ، تجعل المقاييس القائمة على الأساس الكمي (STOCK)هي الأكثر استعمالا ومنها :

1- نسبة القروض إلى الودائع : LOAN DEPOSIT RATIO

يقصد بالقروض التسهيلات المصرفية بمختلف أنواعها من قروض وسلف وحسابات جارية مدينة وكمبيالات مخصومة ، إما الودائع فيقصد بها الحسابات الجارية وودائع تحت الطلب وودائع التوفير ولأجل وإشعار وودائع المصارف بالعملات المحلية والأجنبية وشهادات الإيداع

وقد اعتبرت هده النسبة مقياسا للسيولة من منطلق أن القروض هي اقل موجودات المصرف (باستثناء العقارات) سيولة (LOAN) لدا تنخفض سيولة المصرف كما زادت القروض وارتفعت نسبتها إلى الودائع لان هدا الارتفاع يؤدي حتما إلى تخفيض نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع .

لم يحد من أهمية هده النسبة مفهوم السيولة القائمة على إدارة المطلوبات لان شهادات الإيداع والأموال المشترات (PURCHASED FUNDS) تدخل ضمن المقام عند احتساب هده النسبة ومع دلك فهناك مجموعة من المحددات لهده النسبة وهي :

أ. ليس في هده النسبة ما يشير إلى نوعية القروض سواء من حيث الاستحقاق أو من حيث نوعية المدين لدا يصعب الحكم على نوعيتها .
ب. لا تعطي أي مؤشر عن احتياجات السيولة فمثلا قد تكون هده النسبة 70% - 50% لمصرفين مختلفين ومع دلك قد يعتبر الأول أكثر سيولة إدا كانت ودائعه مستقرة بينما كانت ودائع المصرف الثاني سريعة الدبدبة .
ج. لا تعطي أية معلومات عن طبيعة موجودات المصرف خارج نطاق القروض إذ قد ترتكز هده الموجودات ضمن الأصول السائلة ويكون الآمر هنا جيدا ، قد تتركز في الموجودات الثابتة والعقارية ويكون الآمر هنا سلبيا

2- الموجدات السائلة / الودائع :

تتكون الموجودات السائلة عادة من الأرصدة النقدية للمصرف بمختلف أنواعها ، بما فيها النقد الموجود لدى البنك المركزي كاحتياطي بالإضافة إلى الأوراق المالية هناك من يقصر دلك على الأوراق المالية التي تستحق خلال سنة.

وتعتبر هده النسبة أفضل من سابقتها لقيامها على علاقة مباشرة بين الموجودات السائلة والودائع بدلا من العلاقة غير المباشرة التي تعكسها النسبة السابقة لكن يؤخذ على هده النسبة وجود جزء مهم من الموجودات السائلة لمواجهة احتياجات السيولة القانونية التي يفرضها البنك المركزي لا يسمح للمصرف باستعمالها .

1) منير ابراهيم هنيدي مرجع سابق دكره ص 441

وبتطبيق هاتين النسبتين علة المصارف التجارية في الأردن خلال الفترة من 1976/12/30 وحتى 1986/06/30 تخرج بمجموعة من لمؤشرات منها :

أ. تمتعت المصارف التجارية في الأردن بسيولة عالية ، حيث استقرت نسبة التسهيلات إلى الودائع في السنوات الأخيرة .ضمن حدود 73.%

ب. استقرت نسبة موجودات المصارف السائلة إلى إجمالي مطلوباتها بحدود 45% وبحدود 52% بالنسبة للودائع مع ميل إلى التحسن في السنوات الأخيرة ، ويعكس هذان المؤشران معا الاتجاه المحافظ الذي سارت عليه المصارف التجارية في الأردن والدي يعد محصلة تعاون بين البنك المركزي الأردني والجهاز المصرفي.

2) منير ابراهيم هنيدي مرجع سابق دكره ص 441

المطلب الرابع : أهمية إدارة السيولة

تحتج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال ، هدا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض منها ، حيث أن مثل هده الاحتياجات مستمرة لدا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهة مثل هده المتطلبات لان مثل هدا الاستعداد يعطيها الايجابيات الآتية:

1- الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمن القادر على الوفاء بالتزاماته .
2- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين والتأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت .
3- مؤشرا ايجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة
4- تأكيد للقدرة على الفاء بالالتزامات والتعهدات .
5- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات
6- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي سلبيات دلك .

المطلب الخامس أهداف إدارة السيولة في المصارف التجارية

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي : الربحية والسيولة والأمان .

1) الربحية : profitability

تسعى إدارة المصارف دائما إلى تحقيق اكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف اد أن المعيار لأساسي لمدى كفاءة الإدارة ه حجم الأرباح التي تحققها فادا حققت الإدارة أرباحا أكثر فان دلك يعني أنها أكفا من غيرها ، كما أن الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح وحتى يتمكن المصرف من تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته اكبر من تكاليفه وتشمل إيرادات المصرف البنود الآتية :

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف نظيرة خدماتها التي تقدمها للآخرين .
- أجور الخدمات التي تقدمها المصارف وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية
- عوائد العملة الأجنبية أي الأرباح المتحققة من الفرق بين أسعار الشراء والبيع
- إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية والعوائد المتحققة من خصم الكمبيالات وأي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع المصارف لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية .

إما فيما يتعلق بتكاليف المصرف فإنها تشمل على الأتي :

- الفوائد المدنية على الودائع التي يقوم المصرف بدفعها
- العمولات المدينة التي يدفعها المصرف إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف ذاته .
- المصاريف الإدارية و العمومية .

2) السيولة LIQUIDITY

سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة ، وبناء عليه فان البضاعة أكثر سيولة من العقارات والدمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة وهكذا إما السيولة في المصارف فتعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة قي القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ، ومقابلة طلبات الائتمان و أية طلبات أو حاجة مالية أخرى ، وهدا يعني أن على المصارف التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة فالمصرف التجاري لا يستطيع كبقية منشات الأعمال الأخرى تأجيل سداد كافية لدى المصرف للإفلاس .

3) الأمان SECURITY

لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك فأي خسائر من هدا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس المصرف التجاري لدلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير اكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة والى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف لان دلك يؤدي الى تباين الزبائن (المودعين والمقترضين) وأنشطتهم وأيضا تباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة باختصار تسهم الفروع في تنويع Diversification ودائع المصرف والقروض التي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي .

1) مصطفي رشيد شيحة ، مرجع سبق دكره ، ص 101

وفي ضوء ما تقدم يبدو ن هناك تعارض واضح بين الأهداف الثلاثة السابقة وهو ما يمثل مشكلة الإدارة المصرفية فعلى سبيل المثال يمكن للمصرف التجاري تحقيق درجة سيولة عالية من خلال احتفاظه بنقدية كبيرة داخل خزائنه ، إلا أن دلك يؤثر سلبيا على هدف الربحية فالنقدية الراكدة داخل الخزينة لا يتولد عنها أي عائد في الوقت الذي مطالب فيه المصرف بسداد عوائد (فوائد) على إيداعات الزبائن .

الخلاصة :إن المصرف التجاري يمكنه توجيه أمواله إلى الاستثمارات التي تدر عائد مرتفع وبالتالي لاقتراب من هدف الربحية إلا أن هده الاستثمارات يرافقها عادة ارتفاعا في درجة المخاطر مما قد ينجم عنه خسائر رأسمالية كبيرة للمصرف وهو ما ي دمر الهدف الثالث الذي تسعى المصارف التجارية إليه أصلا وهو تحقيق الآمن لأموال المودعين .

المبحث الثاني : آلية إدارة السيولة في البنوك التجارية

تتأثر السيولة التجارية بكل عملية تتم على مستواه و بكل التسديدات التي يجر بها لحساب الزبائن زيادة أو نقصان لدا فعملية إعادة التوازن للسيولة لدى البنك تتكون دائمة ويومية ودلك باللجوء إلى البنك المركزي أو السوق النقدي .

المطلب الأول : اللجوء إلى البنك المركزي

البنك التجاري بصفة عامة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة خاصة يلجا إلى بنك المركزي عندما يتعرض لمشكلة في السيولة (عجز) حيث يقوم بخصم الأوراق التجارية والسندات القابلة للخصم وإعادة الخصم وهده العملية تعتبر بمثابة تسبيق من الأموال يحصل عليها البنك التجاري نظير عمولة يتقاضاها البنك المركزي بسبب انتظاره (اجل الاستحقاق)ويتراوح بين 6 و7 أشهر ويسمح البنك المركزي لبنوك التجارية بإعادة الخصم في حدود معينة حيث يحدد لكل بنك سقف سنوي يسمى بخط الخصم وهدا الخط يحدد بطريقة عملية مع الأخذ في الاعتبار مستوى نشاط البنك وطبيعة القطاعات التي يمولها مدى احترام هدا البنك لالتزاماته القانونية تسمى هده الدراسة التي يقوم بها البنك المركزي بالدراسة البديهية بالبنك التجاري ودلك باستعمال طرق وأدوات عملية ، يتمثل أهمها في استعمال أدوات التحليل المالي ، وبعد تحديد سقف القرض فان البنك التجاري ملزم باحترام هدا السقف وعدم تجاوزه إما في حالة ما إدا احتاج البنك التجاري إلى إعادة الخصم فوق خط الخصم فان البنك المركزي يطبق عليه نسبة فائدة مرتفعة جدا أو يطلق على هده النسبة البنية الجهنمية (معدل الجحيم وهي أعلى من معدل الفائدة المطبق على الودائع كما أن هناك حد أدنى لإعادة الخصم يجب أن لا يقل عنه حتى لو توفر البنك على السيولة الأزمة)

وقد تعرض القانون رقم 91-10 المتعلق بالنقد والقرض لهدا الموضوع في مواده :

المادة 69 : يمكن للبنك المركزي أن يعيد الخصم أو ياخد تحت نظام الأمانة من البنوك و المؤسسات المالية سندات مضمونة من الجزائر أو الخارج التي تمثل عملية تجارية وتوجب على الأقل ثلاثة أشخاص طبيعيين أو معنويين دوي ملاءة أكيدة (سيهم قابلية الوفاء بالدين)ويجب أن لا تتعدى مدة الضمان ستة أشهر ويمكن أن تستبدل توقيعات بإحدى الضمانات التالية :

- سندات الخزانة (أوراق ضمان مربوطة بإيصال تثبت إيداع بضائع في المخازن العامة)
- بيان استلام البضائع
- وثيقة شحن كاملة تثبت تصدير بضائع من الجزائر مصحوبة بالمستندات المألوفة الأخرى

1) احمد صلاح عطية محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية الدار الجامعية مرجع سابق 2000-2003 ص 11

الطلب الثاني : اللجوء إلى السوق النقدية

تتم على مستوى بنك BADAR الأم الواقعة في العاصمة بدون تدخل الوكالات فـ BADARا لام هي التي تقدم الاحتياج وطريقة اللجوء .

فادا كان اللجوء إلى السوق النقدي فيكون تحت إشراف ورقابة البنك المركزي حسب التعليمة رقم : 95-98 المؤرخة في 22-04-1995 والمتعلقة بتنظيم السوق النقدية كما يلي (1)

المادة 02: كيفيات المعاملة في السوق النقدية

- يقدم المتدخلون في السوق النقدية عروضهم أو طلبات السيولة لدى مصالح مديرية السوق النقدي أو المالي لبنك الجزائر الكائنة في شارع زيغود يوسف والمكلفة بضمان التوسط بالسوق لنقدي خلال اجل الوساطة ، تبلغ النتائج إلى كل المتدخلين .
- انجاز العملية يرسل بنك الجزائر للطرفين (المقرض والمقترض) ملفات العملية عبر الفاكس أو الإشعار بالدين، وعند انتهاء الآجل ترسل المؤسسة المقترضة أمر بالفعل فيما يتعلق بالأصل والفوائد وهدا في فائدة المؤسسة المقترضة التي تتلقى في مقابل دلك الإشعار بالقرض من بنك الجزائر
- دعائم العمليات في السوق النقدي : ان محولة الوساطة المحصلة من بنك الجزائر على المقترضين حددت كمايلي :
- 16/1% للسنة بالنسبة للعمليات التي لا تتعدى أجالها 30 يوم .
- 32/1% للسنة بالنسبة للعمليات التي تتعدى أجالها 30 يوم .

وتجرى المفاوضة الخاصة بنسبة الفوائد في السوق النقدية ابتداء من /32% .

- غلق السوق النقدية بدون انقطاع من الساعة التاسعة صباحا إلى غاية الثالثة والنصف بعد الزوال ويقبل بنك الجزائر الأوامر الآتية من المتدخلين في السوق النقدية إلى غاية الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال .

المادة 03 : تعديل السيولة من طرف بنك الجزائر ، حيث يتدخل بنك الجزائر يوميا في السوق النقدية خلال 24 ساعة وأكثر إما من اجل زيادة السيولة أو لإنقاصها .

وتقوم البنوك في حالة تحقيقها سيولة فائضة بيعها للمصارف الأخرى في شكل تحويلات تسجل في الحسابات المفتوحة لكل بنك لدى البنك المركزي ودلك حسب المادة 84 من قانون النقد والقرض التي تنص على " يجب على كل بنك يعمل في الجزائر أن يكون له حساب دائم مع البنك المركزي لحاجات عملية المقاصة"

المادة 70 : يمكن للبنك المركزي أن يخصم ثانية آو يقل تحت نظام الأمانة لمدة ستة أشهر على الأكثر من البنوك والمؤسسات المالية مستندات تحويل موسمية أو قروض تحويل قصيرة الآجل تحمل توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين دوي ملاءة أكيدة واحدهما مظهر السند ويمكن تجديد هده العمليات على ان تتعدى مهلة مساهمة البنك المركزي اثنى عشرة شهرا (1)

1) طارق محمد العربي ، محاضرات في الندوة المالية غير منشورة 2004 -2003 السنة الرابعة جامعة محمد خيضر بسكرة
2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم : 16 قانون 90-10 المؤرخ 14-04-1990 المتعلق بالنقد والقرض العدد 46

المادة 71 : يمكن للبنك المركزي أن يخصم ثانية أو يقل تحت نظام الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية لمدة أقصاها ستة أشهر سندات منشاة لتشكيل قروض متوسطة الأجل ويمكن تجديد هده العملية على أن لا تتعدى ثلاثة أشهر يجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين آو معنويين دوي ملاءة أكيدة (قابلية وفائها للدين) ويجوز إبدال احد التوقيعات بكفالة دورية جب ان تهدف القروض المتوسطة الأجل إحدى المضمونات التالية :

- تطوير وسائل الإنتاج .
- تمويل الصادرات .
- انجاز السكنات .

ويجب إن تتوفر هده القروض على الشروط التالية التي يفرضها المجلي لتقبل من طرف البنك المركزي (1)

إما الوكالة فادا تعرضت لعسر في السيولة فإنها تلجا لاعتماد الدائم الذي تخصصه لها المديرية العامة والموضوعية في البنك المركزي وللوكالة حق سحبه يوميا لسد احتياجاتها .

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم : 16 قانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 المتعلقة بالنقد والقرض العدد 46.

الخلاصة :

تقوم المصارف التجارية بدور الوساطة بين المودعين لمدخراتهم وطالبي القروض اد تكون إما تحديات كبيرة لإدارة السيولة وعلية فهي تستعمل عدة نظريات والية منها نظرية القرض التجاري وإدارة الخصوم كما أنها مضطرة يوميا لتعديل السيولة ودلك باللجوء إلى السوق أو النقدية ا والى البنك المركزي وهدا بهدف تحقيق الأهداف المرجوة وهي الربحية – السيولة – والأمان والتي هي متعارضة فيما بينها أصلا

تمهيد :

الوكالة البنكية هي عبارة عن مجموعة مصالح مرتبطة مع بعضها البعض تضمن المراقبة الداخلية للعمليات المصرفية وتكشف الأخطاء الممكن ارتكابها في بعض المصالح كما أن بعض العمليات تتم غبر عدة مصالح نظرا لتكامل دورها داخل الوكالة الأخذة ، هده المصالح يختلف حجمها من وكالة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى حسب حجم الوكالة نفسها ونوعية النشاطات التي تمولها هده الوكالات فيما يخص الوكالة المتواجدة في ميلة .

كما ان للجانب التطبيقي أهمية بالغة تكمن في إضفاء الحيوية على عملية البحث خاصة وان هدا الأخير يعد فرصة لتفسير أي غموض يمكن مواجهته في الجانب النظري لدلك حاولنا خلال فترة تربصية وجيزة جدا إبراز أهمية السيولة بالنسبة لمختلف أقسام البنوك التجارية ودلك من خلال :

- لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
- موارد تمويل وإدارة السيولة ببنك ميلة BADAR .

المبحث الأول تقديم المؤسسة

المطلب الأول : تقديم البنك BADAR

نشا بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مارس 1982 لتطوير الفلاحة والعالم الريفي ، يتألف مما يقارب 300 وكالة بعدما كانت 190 في البداية وهو يعتبر من أهم البنوك الجزائرية رغم انه لا يزال الشريك المالي الوحيد للعالم الريفي والصيد البحري إلا انه أصبح بنك شامل يهتم أكثر بتمويل التنمية الاقتصادية ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوادي النجاء هي وكالة تابعة للمديرية الفرعية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة 055 والتي تضمن ثمانية وكالات :

- ✓ ميلة 834.
- ✓ وادي النجاء 842 .
- ✓ القرارم 837 .
- ✓ فرجيوة 673 .
- ✓ تاجنانت 843 .
- ✓ شلغوم العيد 833.
- ✓ وادي العثمانية 840
- ✓ التلاغمة 841 .

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي مؤسسة خاضعة للتشريعات والتنظيمات المسيرة للمؤسسات البنكية وقد تحول إلى شركة ذات أسهم تتمتع بذمة مالية مستقلة وقد أصبح رأس ماله يقدر بـ : 10.000.000.000 دج وفي الفترة ما بين 1991-1992 وصل إلى ما يعادل 220.000.000.000 دج وفي الوقت الحالي وصل إلى 330.000.000.000 دج .

إن البنك تحت إدارة مدير البنك وهي منطقة كالتالي :

- مدير البنك
- المدير المساعد والتي ترتبط " المكلف بالعملاء" في إطار العلاقة مع الزبائن يقسم البنك إلى BENK OFFICE وهو الأقسام الداخلية للبنك الذي لا يحتك بالزبائن مباشرة ويحتوي على :
  - قسم خاص بالقروض .
  - قسم خاص بالتجارة الخارجية .
  - قسم خاص بالأمور القضائية.
  - قسم خاص بالتحولات .
  - قسم خاص بالحافظات.
  - قسم خاص بالتعويضات .
  - قسم خاص بالمحاسبة والمراقبة .

أما القسم الثاني فهو FROUT OFFICE وهي الأقسام الخارجية للبنك والتي لها احتكاك مباشر بالزبون يحتوي على :

- **الخزينة الأساسية :**

قسم حر ويضم :

- الموزع الآلي للنقود (DAB).
- كشف الحسابات والحركات (P . C)
- نشر مستخلصات الحسابات .
- قسم شخصي وهي أهم قسم لأنه يحتك مباشرة بالزبائن .

كل قسم من أقسام البنك يشرف عليها مراقب يراقب الأقسام التابعة لها ويوجهها .

المطلب الثاني : وظائف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أسندت للبنك المهام التالية :

- إن أول مهمة أسندت له هو التخفيف من حدة العبء الملقى على عاتق البنك الوطني الجزائري .
- التكفل بتلك المشاريع الفلاحية التي تقوم الدولة بوضعها .
- النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والاعتماد المالي ومنح القروض .
- قبول الودائع من الشركات والأشخاص (الآجلة والفردية) بالمشاركة في جمع الادخار الوطني .
- يقوم بدور الوسيط بين البنوك .
- يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا أو بواسطة صكوك .
- إقراض الجماعات المحلية .
- يؤدي مختلف العمليات المصرفية كالقرض قصيرة الأجل والمتوسطة وكذلك قروض الخزينة العمومية و التسبيقات على السندات العمومية .

يقوم بقبول العمليات كالاستيراد والتصدير

مهام مدير البنك :

- يسهر على صحة البنك .
- تحديد الخطوط العريضة للعمل (الهدف الرئيسي) .
- نشر المعلومات للعمال .
- جدب الزبائن .
- السهر على لجنة القروض .
- مراقبة الأمن داخل البنك.
- مراقبة فترات القروض وإعطاء التعليمات للزبون .
- إعطاء تقارير على المديرية الرئيسية (موسمية) .
- دراسة التوجهات المقدمة من طرف المفتشية .
- تقديم التحاليل الدقيقة للمديرية الجهوية .
- تقديم مخططات تمهيدية للمصاريف والمداخيل السنوية .
- تمثيل البنك أمام المديريات والهيئات الحكومية .

مهام نائب المدير :

- يحل محل المدير في حالة غيابه .
- يسهر على التوفيق بين BACK OFFICE و FONT OFFICE .
- يعد ويساهم في لجنة القروض.
- يسهر على التنظيم الداخلي للبنك أي قواعد الأمن .
- يسهر على هيكل الآمن المحلي .
- يسهر على الجرد الايجابي للبنك .

المراقب : SUPERVIEUR DE BACK OFFICE

- يضمن النظام والانضباط في BACK OFFICE .
- يخلق جو و حركية في العمل .
- يساعد ويواجه المتعاونين في إتمام مهامهم ووظائفهم .
- يراقب تطابق وانتظام وانسجام عمليات التسيد يد داخل BACK OFFICE .
- يضمن تصليح العمل داخل BACK OFFICE .

قسم القروض :

- مراقبة ملفات القروض .
- وضع ملفات القروض للمراقب من اجل تقديم القروض .
- إقامة الطلبات الاستثنائية للمعلومات المكملة والمنقولة للزبائن تحت طابع مدير البنك و نائب المدير .

قسم التحولات :

- يضمن متابعة تسيير الحسابات .
- يضمن متابعة العمليات والحسابات في حيز الترتيب .
- مراقبة التنفيذ الجدي بالتحويلات الآلية .
- يضمن متابعة وسير الحسابات .

قسم الخاص بالأمور القضائية :

- مراقبة وتسير فتوحات الحسابات وإجراء هده المراقبة يوميا .
- معالجة مختلف وضعيات الدفع أو التخليص للزبائن عن طريق الوكالة (ARRET , SAISIE , ATD) .
- تقديم مختلف الحالات الإحصائية .
- الاتصال بكل المعلومات القضائية ومتابعتها عن طريق الانترنت .

قسم التعويضات :

- مراقبة مختلف القواعد العامة الخاصة بالتعويضات وإجراء التقنيدات لها .
- تثبيت التعويضات وإجراء قوانين الحاسبة على العمليات التي نفدت فعلا .
- ضمان عودة الزبون حالة عدم التخليص في الآجال المجددة .
- ضمان التجديدات الواقعة فيما يخص عملية حساب التعويض .
- تدقيق مختلف الحالات الإحصائية .
- تنفيذ أي عملية أخرى بالربط مع مركز الخدمة .

قسم الحاسبة والمراقبة :

- ضمان الإمضاء على العمليات اليومية عن طريق الفوائد .
- إجراء عملية تجميع وثائق المعلوماتية والتبريرات المقدمة عن طريق المحاسبة اليومية .
- إجراء إرسال المحاسبة اليومية وطرق الحفظ في الأرشيف إلى البنك المركزي .

قسم خاص بالتجارة الخارجية : يقوم بمراقبة الملفات المودعة لدى المكلفين بالزبائن ومن مهامها :

- مكلف بإيداع ملفات من قبل المكلفين بالزبائن .
- إجراء وتنفيذ العمليات وتوظيفها .
- إجراء قواعد المبادلات والمحاسبة لكل العمليات المالية .
- إعلان كل الإحصاءات المبلغة من قبل الوكالة العامة LA BANCK CENTRAL .

قسم خاص بحافظة الأوراق والملفات : وهو قسم يحفظ الأوراق والملفات الداخلية للوكالة وهده هي مهمتها الرئيسية .

الواجهة الأمامية FRONT OFFICE : يضمن التنسيق بين الموظفين والمكاتب التابعة للوكالة مهامها :

- يضمن استقبال وتوجه جيدين للزبون .
- يضمن النظام العام داخل المؤسسة .
- يضمن تقسيم عادل بين الموظفين المقيمين على الوكالة .

قسم الحر : أين يقوم الزبون بخدمة نفسه بنفسه دون الحاجة للمستخدمين التابعين للوكالة اين يتواجد مكتب خاص به حاسوب في خدمة الزبون ومن وظائفه :

- يفحص الحسابات والحركات النقدية .
- إخراج الوثائق المتعلقة بكل الحسابات

قسم المستخدمين : هم مرآة الوكالة ومن مهامهم :

- التعامل شخصيا ومباشرة مع الزبون .
- وسيلة ربط الزبون والإدارة العامة .

مستشار الزبائن :

- يقوم بفتح الحسابات الخاصة بالزبائن .
- ينفد كل المبادلات البنكية .
- إجراء كل عمليات البيع والشراء المالية .
- يقترح منتوجات الوكالة على الزبائن .
- معالجة ومراقبة الملفات الخاصة بالقروض .
- يراقب ويتابع كل العمليات المرافقة بالشيكات .
- تسجيل كل عملية ويسهر على تنفيذ أي أمر صادر عن الإدارة .

الخزينة العامة :

- تعتبر الخزينة العامة القلب النابض لوكالة وهي تضمن دفع كل العمليات المصرفية الهامة كما تقوم بتزويد الخزائن الصغرى التابعة للوكالة ودلك تحت رقابة شديدة ومن مهامها :
- تضمن الدفع والمخالفة طبقا للقوانين المطبقة من قبل الوكالة .
- تخزين المبالغ الهامة (الكبيرة) للوكالة .
- تمويل خزائن التوزيع للوكالة (الصغرى) .
- تحتفظ بالسجلات الرسمية للبنك .

المطلب الثالث : دراسة ميدانية لعملية التمويل وكالة badr

رغم الصعوبات التي واجهتان من اجل الحصول على المعلومات و الوثائق المتعلقة بعملية التمويل ، إلا أننا و بعد جهد كبير استطعنا أن نوفر مثال عن عملية التمويل الخاصة بعملية صرف على مستوى الوكالة .

يقوم مدير الوكالة بتقييم السحوبات والإيداعات على مستوى الصندوق وعلى أساسها يتم تقييم القيمة التي يحتاجها .

وعلى سبيل المثال :

نأخذ القيمة المقدرة من طرف مدير الوكالة بتاريخ 2008/02/25 المقدرة بـ : 15.000.000.00 و التي على أساسها : قام مدير وكالة badr بإرسال فاكس حامل للقيمة المقدرة بـ : 15.000.000.00 دج على سبيل المثال إلى المديرية العامة بالموازاة مع السوق النقدي لكي تحصل على القيمة عن طريق نظام الدفع بالمبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي .(R . T . G . S)

R	REAL
T	TIME
G	GROSS
S	SETTELMENTS

وبعدها يرسل المدير العام لـ BADR تأكيد القيمة عن طريق فاكس لـ وكالة BADR ب ميلة .

وكالة BADR لميلة تتقدم لبنك الجزائر بميلة .

شهادة الدفع المتعلقة بنظام الدفع بالمبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي

بنك الجزائر لميلة بعد عملية الفحص لـ :

شهادة الدفع المتعلقة بنظام الدفع R . T . G . S

تقوم بتقديم القيمة التي طلبتها الوكالة

وتتم هاته العملية في ظرف قدره 24 ساعة

أما في حالة طلب الوكالة لعملية الصعبة فتكون نفس الخطوات المتبعة مع تحصيل القيمة بالعملية الصعبة من البنك المركزي وتخصم هده القيمة من الحساب الجاري لبنك بدر في الجزائر العاصمة .

ملاحظة هامة :

كل وكالات BADRفي القطر الجزائر لها حساب جاري واحد في البنك المركزي بالجزائر العاصمة

مثال :

القيمة بالعملية الصعبة € 45000.00

سعر البيع : €1 =98.90 دج

حصيلة الشراء =القيمة بالعملة الصعبة x سعر البيع

حصيلة الشراء = 45000 x 98.90

حصيلة الشراء = 4450500

LE SYSTEME R . T. G .S قام بتمويل حساب وكالة BADR بالقيمة 4450500 دج

ملاحظات :

من خلال المخطط نستطيع أن نشرح مايلي :

نظام الدفع R . T. G. S نظام مخصص فقط في عمليات السحب والإيداع بالعملة الوطنية الدينار الجزائري باي مبلغ (مبلغ غير محدد) .

CODE : O.I.D

A.R.T.S: نظام الدفع الجزائري في الوقت الحقيقي .

A: ALGERIA

R : REAL

T : TIME

S: SETTELMENTS

نظام الدفع الجزائري في الوقت الحقيقي : ويتم التعامل بهدا النظام فقط بالنسبة للمبالغ التي تتجاوز 1000000دج و العملية تتم مباشرة من BADR MILA إلى BA ALGER دون استخدام نظام الدفع المتواجد في BADR MILA

مثال :

تسديد فاتورة متعلقة بشراء عتاد قيمته 15000000 دج أي ن المبلغ يتجاوز 1000000 دج

- الرمز السري (CODE) يستعمل بين المديرين فقط .
- يتم سحب المبالغ في نظام r.t.g.s من قبل شخص فقط يتم تعيينهما من طرف مدير الوكالة حيث إن مدير الوكالة يبعث المعلومات التي تخص هادين الشخصين (الاسم ، اللقب ، الإمضاء ..... الخ) إلى بنك الجزائر ويخول لهما بسحب النقود وتعتمد على أساس الثقة بين مدير الوكالة والشخصين اللذين خولهما .
- هناك حساب مركزي واحد ل BADR في البنك المركزي بالجزائر العاصمة على المستوى الوطني (كل حسابات وكالات BADR لها حساب مركزي واحد BADR ALGER) .
- تقيم الوكالة مبلغ التمويل من خلال كثرة السحوبات ونقص في الإيداعات من الزبائن أو العملاء لكنها تقوم بعملية التسديد في اليوم الموالي والقيمة تغطي فترة يوم واحد .
- وفي حالة نقص السيولة مثلا من BADR ALGER فان هاته الأخيرة تلحا إلى الاقتراض من البنوك التجارية الأخرى على مستوى السوق النقدي ، في حالة عدم توفر السيولة لدى هده البنوك أيضا فإنها تلجا لاقتراض من البنك المركزي بنسبة فائدة هده العملية الأخيرة تسمى بالسوق المفتوح (OPEN MARKET) 24 سا ، 48 سا ، 26 أسبوع ، 56اسبوع ،عملية اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي عن طريق السوق التقدي ما بين البنوك .

خلاصة : يمثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) احد الوجوه لعملات واحدة المتمثلة في البنوك التجارية الجزائرية فرغم وجود بعض الاختلاف في تخصص كل بنك في مجال معين إلا انه يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بكل الوظائف التقليدية المصرفية كتلقي الودائع وخلق النقود والودائع ، ومنح القروض ، وتعتبر وكالة بميلة احد حلقات سلسة الوكالات التي انتشرت في جميع أنحاء الوطن للتمكن من إدارة وظائفها ، وتحقيق أهدافها التي تسعى إليها ويختص في تمويل القطاع الفلاحي ويهدف أساسا إلى ترقية هدا القطاع إلى جانب الوظائف التقليدية المصرفية الأخرى

وكغيره من البنوك في العالم يلزم BADR بالتقيد بنسبة السيولة تفاديا لوقوعه في أزمات السيولة و التي من شانها أن تعرض للإفلاس إما في حالة تعرض لنقص في السيولة يلحا إلى إعادة خصم الأوراق التجارية عند البنك المركزي في دود ما يسمح له القانون ، وقد يلحا إلى التعامل مع البنوك الأخرى والاقتراض منها عن طريق التعامل في السوق النقدية وتحت إشراف ورقابة البنك الجزائري.

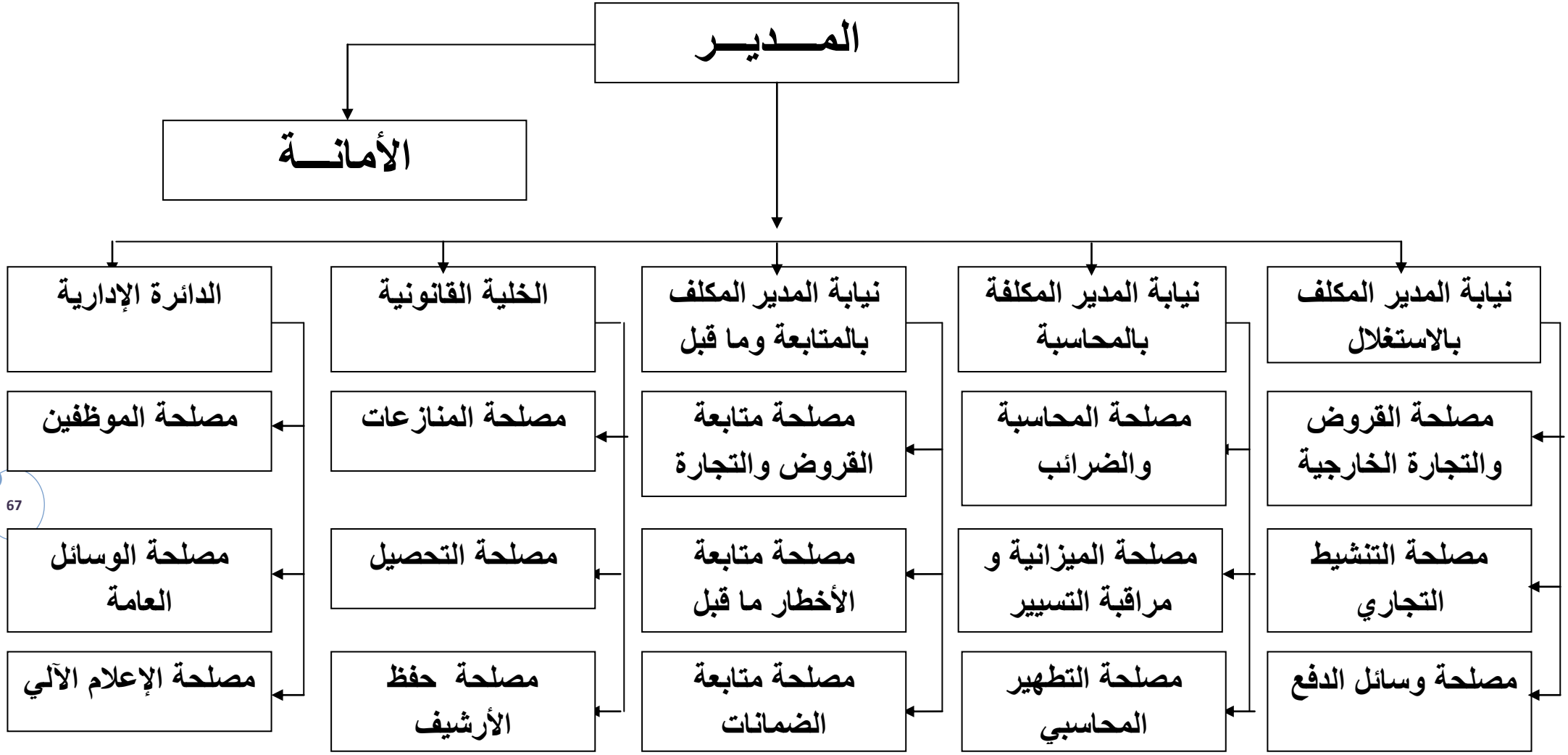

الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال – ميلة –

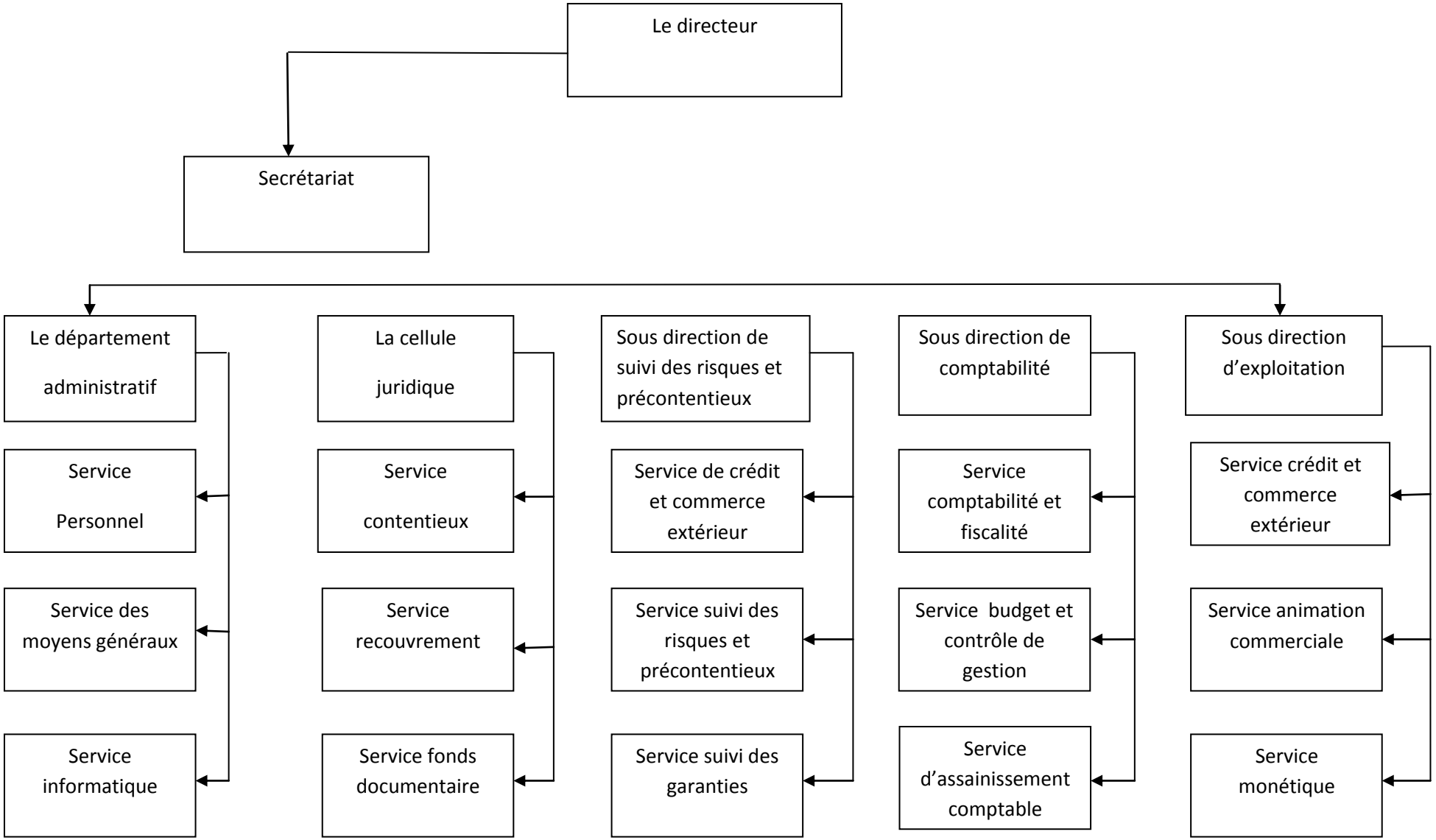
Le directeur
Secrétariat
Le département administratif
Service Personnel
Service des moyens généraux
Service informatique
La cellule juridique
Service contentieux
Service recouvrement
Service fonds documentaire
Sous direction de suivi des risques et précontentieux
Service de crédit et commerce extérieur
Service suivi des risques et précontentieux
Service suivi des garanties
Sous direction de comptabilité
Service comptabilité et fiscalité
Service budget et contrôle de gestion
Service d'assainissement comptable
Sous direction d'exploitation
Service crédit et commerce extérieur
Service animation commerciale
Service monétique

تمثيل مخطط إتصال يشرح عملية التمويل

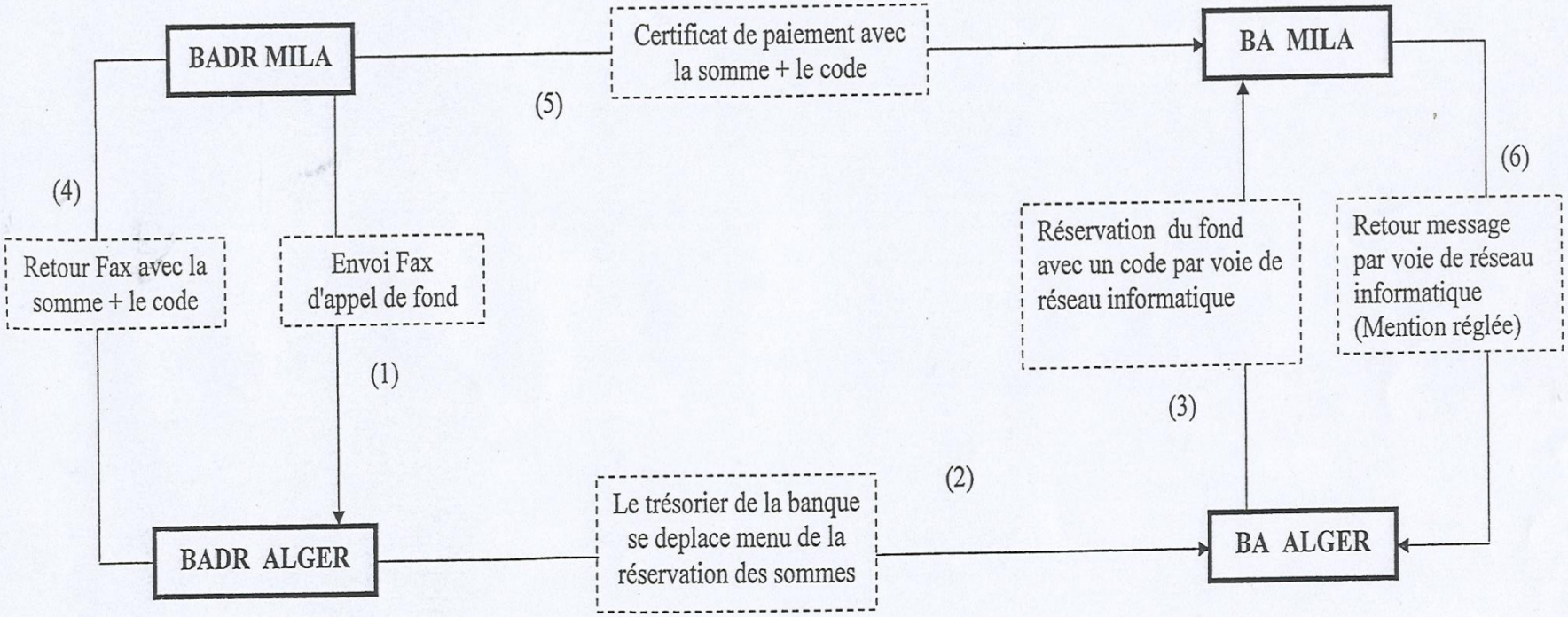

SYSTEME R.T.G.S

- **النتيجة :**

لقد تطرقنا من خلال البحث إلي البنوك التجارية ولقد عرفنا أنها تهدف إلي تحقيق أقصي ربح ممكن, وهدا لا يتحقق إلا بتحقق كل من هدف السيولة والربحية و الأمان, إلا إن هناك تعارض واضح بين هده الأهداف لدا فهي تستعمل عدة تقنيات وآليات و نظريات لإدارة السيولة , ومن هده النظريات نجد : نظرية القروض , نظرية القروض التجارية , نظرية إدارة الخصوم , نظرية نقل الخصوم , نظرية الدخل المتوقع و الاقتراض من البنك المركزي ,كما أنها تعتمد علي عدة آليات كاللجوء إلي البنك المركزي من أجل خصم أوراقها التجارية و السندات القابلة للخصم كما يقوم بعمليات إعادة الخصم , و يلجأ أيضا إلي السوق النقدي من أجل طلب السيولة .

ومن خلال كل هدا نستنتج أن البنوك التجارية تبنت المفهوم الكمي في إدارة السيولة اكبر من تبنيها للمفهوم القائم علي التدفقات النقدية , كما أنها ركزت في إدارة السيولة علي ناحيتين هامتين هما :

- ✓ الاحتفاظ بالكمية المناسبة من الأصول السائلة كالأوراق المالية و الحكومية و القروض المكفولة من الحكومة وقد شكلت حوالي 40 بالمائة من إجمالي الموجودات بالمصارف التجارية
- ✓ كما ركزت علي الاقتراض قصير الأجل ,حيث يشكل الحساب الجاري المدين والكمبيالات المخصومة من 60 إلي 70 بالمائة من إجمالي تسليفات البنوك الأخرى كما يشكل هذان العنصران معا حوالي 32 بالمائة من إجمالي الموجودات بالمصارف التجارية .

الخاتمـــــة:

تعرفنا من خلال هذا البحث على أهم الميكانزمات التي تستخدمها مختلف البنوك التجارية لتمويل خزانتها بالسيولة الضرورية لمزاولة نشاطها ، و هي العملية التي تتمثل في إعادة التمويل.

و من أجل تحقيق هذه العملية بنجاح أو زيادة أدائها على الأقل ، ما فتئت هذه البنوك تسعى جاهدة الى استخدام الأساليب الحديثة و المتطورة ، و التي تتماشى مع تطورات النشاط المصرفي المعاصر .

و من خلال ما قدمناه من الدراسة الميدانية اتضح لنا أن عملية التمويل تكون على مستوى المؤسسة المصرفية الأم التي يكون مقرها بالجزائر العاصمة و علاقتها مع بنك الجزائر

أما في ما يخص الوكالات الموزعة عبر الولايات ، فعلاقتها بسيطة مع وكالات بنك الجزائر التي هي بدورها موزعة عبر الولايات حيث تتمثل هذه العلاقة في حسابات مفتوحة عند هذه الأخيرة تستعمل كوسيط من خلاله يتم تمويل وكالات البنوك التجارية BADR من طرف بنك BADR إلام من العاصمة و تتم هذه العملية عن طريق نظام الإعلام الآلي LOGICIEL و اتصالات هاتفية .

و كخلاصة مما سبق نستنتج أن الوكالات أعمالها محدودة في منح القروض بأنواعها محدود و استقطاب أموال المدخرة يشتى أنواعها و مواجهة السحوبات المحتملة و كل هذا حسب طبيعتها و هدفها الاستراتيجي الذي تتبعه بقيادة المؤسسة المصرفية الأم .

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

- البسملة .....
- كلمة الشكر.....
- الإهداءات.....
- المقدمة العامة:..... أ
- تقسيم البحث:..... ب

الفصل الأول نشأة وتطور الجهاز المصرفي في الجزائر

- المبحث الأول : التطور التاريخي للجهاز المصرفي
- تمهيد:..... 01
- المطلب الأول : النظام المصرفي و المالي الجزائري قبل الاستقلال 02
- المطلب الثاني : النظام المصرفي و المالي الجزائري بعد الاستقلال 03

1. تطور الجهاز المصرفي خلال الفترة 1962- 1970 04
2. تطور الجهاز المصرفي خلال الفترة 1970- 1988..... 07
3. تطور الجهاز المصرفي خلال الفترة 1988 إلي يومنا هدا 11

- ✓ الفترة الأولى إصلاحات 1988..... 12
- ✓ الفترة الثانية من الإصلاحات 1990..... 14
- ✓ الفترة الثالثة من الإصلاحات 1994 - 1998 18
- ✓ تطور الجهاز المصرفي و الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة 20

المبحث الثاني : البنوك التجارية و أنشطتها

- تمهيد: 21
- المطلب الأول: نبذة تاريخية عن البنوك التجارية 21
- المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية 22
- المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية 23
- المطلب الرابع: مصاريف و استخدامات البنوك التجارية 27
- المطلب الخامس: أهداف البنوك التجارية 30

الفصل الثاني : السيولة في البنوك التجارية

- تمهيد 31

المبحث الأول : مفهوم السيولة مكوناتها و مؤشراتها

- المطلب الأول : مفهوم السيولة 32
- المطلب الثاني : مكونات السيولة 33
  - ✓ ميزانية مبسطة للبنك 36
- المطلب الثالث: مؤشرات السيولة 37

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على السيولة و الرقابة عليها

- المطلب الأول: العوامل المؤثرة على السيولة 40
- المطلب الثاني: الرقابة على السيولة 41

المبحث الثالث : مخاطر السيولة و تسيرها

- المطلب الأول : مخاطر السيولة 44
- المطلب الثاني: تسيير السيولة 46
- الخلاصة: 47

الفصل الثالث : إدارة السيولة في البنوك التجارية

- تمهيد: 48

المبحث الأول : ماهية إدارة السيولة

- المطلب الأول: تعريف إدارة السيولة 49
- المطلب الثاني: نظريات إدارة السيولة 50
- المطلب الثالث: مقاييس إدارة السيولة 52
- المطلب الرابع: أهمية إدارة السيولة 54
- المطلب الخامس: أهداف إدارة السيولة في المصاريف التجارية 55
- الخلاصة: 56

المبحث الثاني: آلية إدارة السيولة في البنوك التجارية

- المطلب الأول: اللجوء إلي البنك المركزي 57
- المطلب الثاني: اللجوء إلى السوق النقدية 58
- الخلاصة:..... 60

الفصل الرابع دراسة ميدانية بوكالة B.A.D.R

- تمهيد:..... 61

المبحث الأول : تقديم المؤسسة

- المطلب :الأول تقديم بنك B.A.D.R..... 62
- المطلب: الثاني وظائف و مهام بنك B.A.D.R..... 64
  - ✓ الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال ـ ميلة ـ 67
  - ✓ الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بالفرنسية 68
- المطلب الثالث: دراسة ميدانية لعملية التمويل بالوكالة 69
  - ✓ مخطط يشرح عملية التمويل بالبنك B.A.D.R..... 70
- ملاحظات: 71
- الخلاصة:..... 72
- النتيجة:..... 73
- الخاتمة:.....

قائمة المراجع

- محمد محمود يوسف - إعادة هيكلة وحصحصت المؤسسات المالية المنضمة العربية للتنمية الإدارية- القاهرة مصر

طبعة 2007

- أحمد هندي –اقتصاد الجزائر المستقلة – ديوان المطبوعات الجامعية-ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر- طبعة 1999

-شاكر القزويني –محاضرات في الاقتصاد و البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 1992

-بلعوز بن علي كتوش- عاشور واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح – جامعة الشلف2004

-لعشب محفوظ –القانون المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر

- مليكه زيغب و حياة نجار – النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية ورقة مقدمة في الملتقي الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري 05-2001/11/06

- ماجدة مدوخ – فعليات السياسية النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص نقود وأموال جامعة بسكرة 2008/2007

- سعيد بو زيدي –الإصلاحات المصرفية الجزائرية و تحديات في ظل اقتصاد السوق مداخلة مقدمة للملتقي الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد- جامعة ورقلة 2003

- محمد حميدات –مدخل التحليل النقدي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر – طبعة 2000

- باشوندة رفيق سليماني زناقي – عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري واقع وتحديات – جامعة الشلف يوم2004/12/15

- ساكر محمد العربي –محاضرات الاقتصاد الكلي – دار النشر و التوزيع القاهرة مصر طبعة 2006

- صالح مفتاح –النقود والسياسات النقدية مع الاشارة إلي حالة الجزائر-2000/1999

- مصطفي عبد اللطيف –دور البنك و فعاليته في تمويل النشاط الاقتصادي حالة الجزائر –مجلة الباحث جامعة ورقلة العدد الرابع2006

- بن خدوني وهيبة – واقع وافاق المصرفي في غطار التحول إلي إقتصاد السوق –مدخلة مقدمة للملتقي الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية واقع و تحديات جامعة الشلف يوم 14و2004/12/15

-بو خصوصي مجدوب –إستقلالية البنك المركزي بين قانون 90-10 والامر 03-11 الملتقي الوطني حول المنظومة المصرفية – المركز الجامعي بشار 2006

- بن عبد الفتاح دحمان – أثار برامج الصندوق الدولي علي أداء الجهاز المصرفي في الجزائر مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني –جامعة ورقلة.

-نظرية عقبة –الأثر المالي للقرض البنكي بعد مرحلة التحولات الهيكلية في النظام المصرفي الجزائري –مجلة علمية سداسية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة بسكرة العدد 03جوان 2008.

- مصطفي رشيد شيحة – الاقتصاد المصرفي – الدار الجامعية بيروت طبعة 1998

- سحنون محمد خيضر – النظام المصرفي بين النقود المصرفية و النقود الآلية جامعة بسكرة2000

- عادل احمد حشيش- أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي الدار الجامعية بيروت- طبعة 2000

- ضياء مجيد موساوي –الاقتصاد النقدي مؤسسة الشباب –جامعة الإسكندرية طبعة 1998.

- محمود يونس –أساسيات علم الاقتصاد – الدار الجامعية بيروت لبنان طبعة 2003

- الطاهر لطرش –تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية- الطبعة الثانية.

- أحمد صلاح عطية –محاسب الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية- الدار الجامعية 2000

- طارق محمد العربي –محاضرات في الندوة المالية غير منشور جامعة بسكرة 2003/2004

- المادة 44 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 17 افريل 1990

- المادة 187 من قانون النقد و القرض المؤرخ في 1990/04/14

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم .16 قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض

- عمور بن حليمة – دراسة في التقنيات البنكية – حلب 1997

- احمد هني –مذكرة الرصيد المالي – مركز البحث الاقتصادي الجزائر 1987

- النظام المصرفي الجزائري الموقع الالكتروني Htt//islamfin.go-forum,net/..f12/topic

-econom de lalgérie-wikipédia algérie 12/03/2010

-www.ulum.nl/cll-htt dourmal officel de la republiq 28/12/1992-